مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 11 / العـدد: 1 (2026)، ص 547- 573

إدارة أزمة سد النهضة بين المتطلبات التنموية وضرورات حفظ الأمن والسلم الدوليين (من مدخل نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة)

"Managing the Grand Ethiopian Renaissance Dam Crisis: Between Developmental Requirements and the Imperatives of Maintaining International Peace and Security (Through the Lens of the Integrated Management Model for Shared Water Resources)"

عمر بن سليمان*، مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر،جامعة الجلفة benslimane.amar@univ-djelfa.dz
يونسي وليد، مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر،جامعة الجلفة walidyounsi.sp @gmail.com

تاريخ الاستلام: 05 /2026/02 تاريخ القبول: 26 /2026/04 تاريخ النشر : 07 /2026/06

ملخص:
ساهمت بعض الظروف بشكل أو بآخر في تعقيد الإشكالات المتعلقة بقضايا الأمن والسلم الدوليين والتنمية، حيث يُعَد النزاع بين مصر وإثيوبيا بخصوص سد النهضة أحد أوجه الخلاف الحالية بقارة أفريقيا، والتي تؤثر سلباً على بُعدَي الأمن والتنمية. ومع تمسك الجانب الإثيوبي بإتمام الملء الكامل لسد النهضة واستناده على أطروحة التنمية المتكافئة، ودون وجود بوادر تشير إلى انفراج الأزمة في ظل فشل المفاوضات الدبلوماسية وعدم فعالية الوساطات بينهما، ووصول الأزمة إلى حد التلويح بالحلول العسكرية.
لذلك فإن أهمية المقال تنطلق من محاولة معرفة كيفية إدارة أزمة سد النهضة دون إهمال مصالح الأطراف المتنازعة، والمتعلقة خصوصاً بالتنمية وتحقيق الأمن والسلم في ظل التأثيرات السلبية لتغيرات المناخ، وذلك من خلال مقارنة ظروف ومقومات نموذج أفريقي أثبت فعاليته في إدارة الموارد المائية المشتركة لنهر السنغال، مع الظروف المحيطة بدول حوض النيل ومقومات تنفيذ نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة.
الكلمات المفتاحية :سد النهضة، إدارة الأزمة، الأمن، التنمية، الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

Abstract:
Some circumstances have contributed, in one way or another, to complicating the problems related to international security, peace, and development issues. The dispute between Egypt and Ethiopia over the Renaissance Dam represents one of the current points of contention on the African continent, which negatively affects both the security and development dimensions. With the Ethiopian side's insistence on completing the full impoundment of the Renaissance Dam based on the thesis of equitable development, and in the absence of any signs indicating a breakthrough in the crisis, coupled with the failure of diplomatic negotiations and the ineffectiveness of mediations between them, the crisis has reached the point of threatening military solutions.
Therefore, the significance of this article stems from attempting to understand how to manage the Renaissance Dam crisis without neglecting the interests of the conflicting parties, particularly those related to development and achieving security and peace in light of the negative impacts of climate change. This is accomplished by comparing the conditions and components of an African model that has proven effective in the integrated management of the shared water resources of the Senegal River with the conditions surrounding the Nile Basin countries and the components for implementing the integrated water resources management model.
Keywords : Renaissance Dam, Crisis management, Security, development, integrated water resources management.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

يعتبر النزاع حول الموارد المائية العابرة للحدود من أعقد القضايا المعاصرة نظرا لصعوبة تسوية وحل الصراعات والتوترات التي تحدث بين دول المصب ودول المنبع، وسواء تعلق ذلك بالمياه الجوفية أو الأنهار العابرة للحدود. ويعد النزاع بين دول حوض النيل بخصوص سد النهضة مثالا عن هذا النوع من الصراعات والخلافات والتي عجزت كل سبل التسوية والمفاوضات عن إيجاد الحلول الملائمة في ظل تعنت كل جانب بحجة الضرورات التنموية وتحقيق الأمن القومي بأبعاده المختلفة.

وعلى الرغم من تعدد الحجج والمبررات التي يقدمها كل طرف، فإن هنالك نموذج في افريقيا أكثر ما يقال عنه أنه ناجح في تسوية النزاعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود في القارة الافريقية، وذلك بالرغم من تشابه الظروف المحيطة به بظروف دول حوض النيل والحجج التي تستند اليها، وهو نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية لنهر السينغال.

وهنا تبرز الإشكالية التالية: **الى أي مدى يمكن تطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة على إدارة أزمة سد النهضة، خصوصا في ظل التحديات التي تفرضها ظاهرة تغير المناخ وتحقيق الأمن والسلم الدوليين؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مدى نجاح تطبيق نموذج الادارة المتكاملة للموارد المائية على المياه العابرة للحدود الوطنية؟
- ما هو أثر تطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية على التنمية والأمن والسلم الدوليين في افريقيا؟
- هل يمكن إدارة أزمة سد النهضة بتطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبدون اهمال المصالح التنموية والأمنية للدول المعنية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، وللإجابة على التساؤلات المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

- يمكن تطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بنجاح على المياه العابرة للحدود مثلها مثل السياسات المائية الداخلية التي تتبنى هذا النموذج، ولكن لا يكون ذلك إلا من خلال منظور تشاركي ديمقراطي بين الدول المعنية.
- لا يؤثر تطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الأمن والسلم الدوليين والتنمية في افريقيا، إلا أنه يحفظ المتطلبات والحقوق المائية للدول.
- يمكن إدارة أزمة سد النهضة بتطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولكن لا يوجد هنالك ضمانات بحفظ المصالح التنموية والأمنية للدول المعنية.

اما بالنسبة للمنهجية المتبعة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على مناهج ومقتربات أهمها:

المنهج المقارن: بحيث تم الاعتماد على هذا المنهج في مقارنة الظواهر المتشابهة، من خلال التعرف على الظروف التي أدت الى بروز أزمة سد النهضة وآثارها وسبل تسويتها، بمقابل التعرف على ظاهرة مشابهة حدثت بين دول حوض نهر السينغال، ومن خلال نفس المحددات.

المقاربة الأمنية: تم استخدام هذا المقترب، من خلال تجاوز المفهوم التقليدي الذي يرتكز على تحقيق أمن الدولة من خلال القوة العسكرية إلى أشكال أخرى من التهديدات الأمنية الاقتصادية والبيئية والإنسانية وغيرها. ويعتبر النزاع على الموارد المائية في افريقيا من أهم مسببات الصراع بين الدول، ويترتب عنها تهديدات مرتبطة ببقاء الدول كالأمن الغذائي والصحي والبيئي والطاقوي. لذلك جاء هذا المقترب لتحليل ظاهرة النزاع على الموارد المائية بين الدول الافريقية وتحديد أثر ذلك على قضية الأمن، ومحاولة معرفة سبل تحقيق الأمن بها. كما تطلبت الدراسة استخدام **المقترب القانوني المؤسسي،** الذي يدفعنا إلى التعرف وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية التي تم استخدامها من أجل تسوية النزاع بين الدول الافريقية حول الموارد المائية، وتحديد مدى مرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية. والى جانب هذا تم الاعتماد على **مقترب حوكمة إدارة المياه،** الذي يهدف الى التعرف على سبل بناء وتنمية القدرات في مجال إدارة الموارد المائية من خلال آليات مختلفة كالتشاركية والشفافية ومكافحة الفساد، وبما يضمن سلامة الأنظمة البيئية من التهديدات التي تسببها ندرة المياه أو استنزافها.

1. مدخل مفاهيمي حول الادارة المتكاملة للموارد المائية

منذ انعقاد قمة الأرض والمؤتمر العالمي المعني بالمياه والبيئة في دبلن في عام 1992، كان هناك تصاعد ملحوظ في الاهتمام العلمي والعملي بمجال الإدارة المتكاملة للمياه كاستراتيجية محورية لتعزيز الإشراف على موارد المياه .وقد نشأت الحاجة إلى محاولة زيادة فهم وتنفيذ نموذج الإدارة المتكاملة للمياه، من خلال نتائج المداولات والتوصيات الصادرة عن العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية، بما في ذلك مؤتمري هراري وباريس في عام 1998، ومفوضية الأمم المتحدة المستدامة في عام 1998، والمنتدى العالمي الثاني للمياه في عام 2000 الذي عقد في هولندا، والمؤتمر الدولي للمياه العذبة في عام 2001 الذي عقد في برلين. (فراح،2010، ص ص66-67)

تعتمد الإدارة المتكاملة لموارد المياه على فلسفة أساسية تفترض أن أزمة المياه السائدة أو الندرة التي نشهدها عالميًا تشكل في المقام الأول هي أزمة حوكمة متعلقة بإدارة هذا المورد الحيوي .وبناءً على ذلك تسعى الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى الاستخدام الأمثل للموارد المائية بجميع مظاهرها، سواء تعلق ذلك بالمياه الجوفية المستمدة من الأمطار، أو المياه السطحية الناتجة عن تدفقات الأنهار، أو الينابيع، أو الوديان المتدفقة، أو مياه الفيضانات، أو مصادر المياه غير التقليدية مثل المياه المعالجة من مياه الصرف الصحي أو البحار.(العلي ،2019، ص179)

1-1 مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية

حددت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية للمياه الإدارة المتكاملة لموارد المياه على أنها "*إطار منهجي يسهل التنمية المتزامنة لموارد المياه الأرضية جنبا إلى جنب مع الموارد المترابطة الأخرى بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الأمثل بطريقة عادلة، وهذا كله في إطار ضمان عدم تأثر استدامة النظم الإيكولوجية الأساسية* ". (بن صويلح، 2014، ص 57)

كما تعرف بأنها: «*نهج منظم للتنمية المستدامة، وتخصيص وتوزيع وإدارة ومراقبة وتعزيز الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتقييم الطلب عليها. ويسعى هذا النهج كذلك الى ترشيد المياه وضمان استدامة استخدامها من طرف القطاعات المدنية والصناعية والزراعية والسياحية بطريقة منسقة، وبحيث يسمح ذلك بتزويد تلك القطاعات باحتياجاتها من المياه في المكان والزمان المناسبين، وبالكمية والنوعية اللازمة لأداء أدوارها التنموية التي تساهم بتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ضوء المحافظة على السلامة البيئية*".(فراح،2010، ص 67)

يتبين مما سبق، بأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه تجسد استراتيجية شاملة متعددة القطاعات لإدارة الموارد المائية، ومعالجة الطلب التنافسي المتزايد على إمدادات المياه العذبة(فراح،2010، ص 67). وكمثال عن ذلك فإن لكل قطاع مثلا القدرة على استخدام الأدوات القانونية والاقتصادية والمؤسسية والتقنية التي تضمن استخدام موارد المياه بطريقة آمنة ومستدامة. (نصر ،2017 ، ص 182)

I. مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية

قام المجتمع الدولي من خلال مختلف الكيانات التابعة له بعقد مؤتمرات تركز على مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وذلك بهدف وضع المبادئ التأسيسية التي تسهل التنفيذ الفعال لنموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتبرز مبادئ **دبلن** باعتبارها ذات أهمية خاصة، والتي تتمركز حول: (العلي ،2019 ، ص 180)

- تشكل المياه العذبة موردًا محدودًا وقابلاً للتأثر وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الحياة والتقدم والتوازن البيئي.
- يتطلب بناء المنهجية التشاركية في تنمية وإدارة المياه إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستخدمين والمخططين وصناع القرار على جميع المستويات. وهذا بدوه يتطلب إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وعامة الناس في التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية.
- تسليط الضوء على ضرورة تعزيز المشاركة الحاسمة للمرأة في تأمين الموارد المائية وإدارتها

وحمايتها.

- تعتبر المياه سلعة اقتصادية يجب التأكيد على أهميتها المالية في جميع التطبيقات والاستخدامات.

II. خطوات عملية التخطيط الاستراتيجي للإدارة المتكاملة للموارد المائية

تتلخص اهم الخطوات فيما يلي:(تايلور وآخرون ،2018 ، ص ص21-73)

أ- **ابدأ عملية التخطيط:** ما هي المخرجات المتوقعة؟ ابدأ عملية التخطيط بناءً على المخرجات المتوقعة. تأمين التزام الجهات الحكومية. تعزيز الوعي فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية. تشكيل فريق إدارة متخصص.
ب-**تطوير خطة عمل**: تكوين الإطار الاستراتيجي .قم بصياغة خطة قابلة للتنفيذ .تأمين الالتزام السياسي . مشاركة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط .تسهيل تنمية القدرات.
ت-**وضع رؤية استراتيجية**: الخطوات المتبعة في صياغة الرؤية المائية الحالية والسياسات ذات الصلة . ضمان فهم مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية .دمج وجهات نظر أصحاب المصلحة .تحقيق الالتزام السياسي بالرؤية الاستراتيجية أو السياسة.
ث-**تحليل الموقف:** ما الأهداف التي يجب تحقيقها؟ قم بإجراء تحليل شامل للوضع .افحص حالة الموارد المالية المتاحة .تحديد القضايا ذات الأهمية لأصحاب المصلحة.
ج- **استراتيجية إدارة المياه والخيارات المحددة:** اتساع نطاق صنع القرار الاستراتيجي .الإطار الذي يحكم عمليات صنع القرار الاستراتيجي .وضع الترتيبات الإجرائية .إنشاء بيئة تمكينية .توضيح الأدوار المؤسسية .تنفيذ أدوات الإدارة.
ح- **إعداد خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية والموافقة عليها**: ما الذي يشكل محتوى الخطة؟ كيف يمكننا ضمان المشاركة العامة والمشاركة السياسية الفعالة طوال فترة الانتهاء من الخطة؟ الموافقة على الخطة الاستراتيجية.
خ- التنفيذ والتقييم

1-2 مناهج وأساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية

بالاستناد على مبادئ مؤتمر دبلن تم ابتكار عدة مناهج وأساليب للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتحديدا هي: (حاجم ،2018 ، ص 83)

أ- **النهج الشمولي**: تدعو هذه المنهجية إلى النظر الشامل في جميع خصائص المياه، بدءًا من الدورة الهيدرولوجية الطبيعية والعوامل التي تؤثر عليها. من هذا المنظور الأساسي للمياه، يمكن تنظيم العديد من جوانب وظائفها بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، فإنه يستلزم تقييم التدخلات المائية بالاقتران مع الموارد الطبيعية الأخرى والنظم الإيكولوجية التابعة لها، بالإضافة إلى فهم الاستخدامات المتنوعة للمياه والتحديات التي تواجه هذا المورد الحيوي. وبالتالي، تتطلب الاستراتيجية المطلوبة إدارة المياه على مستوى الأحواض المائية. ولذلك يهدف النهج التكاملي إلى تنسيق جميع مصادر العرض وجميع جوانب الطلب لتسهيل الاستخدام الحكيم للموارد المائية المتاحة.

ب- **النهج التشاركي:** تتطلب الإدارة المتكاملة للمياه أن يكون لجميع أصحاب المصلحة عبر مختلف المستويات والقطاعات والأطر المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تأثيرًا على عمليات صنع القرار على جميع مستويات إدارة المياه، ولا يتم ذلك إلا من خلال المشاركة الفاعلة. كما يجب أن يكون هاك اقرارا بأن استدامة الموارد هي مسؤولية جماعية بين جميع الكيانات المشاركة في إدارة المياه.

ت- **النهج الاقتصادي**: يتطلب هذا النموذج تحولًا في التصورات السائدة فيما يتعلق بقيمة المياه، والاعتراف بأهميتها الاقتصادية والاعتراف بالتكاليف المرتبطة بالبدائل المحتملة. ومع ذلك، يجب أن تظل القيمة الاجتماعية للمياه ذات أهمية قصوى، حيث أن توفير المياه الصالحة للشرب هو الأولوية ذات الأفضلية نظرا لندرة هذا المورد. لذلك، ينبغي استخدام المبادئ الاقتصادية لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه، لأنها تساهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة استخدام المياه والتخفيف من الهدر والتبذير.

1-3 أثر الادارة المتكاملة للموارد المائية في عمليتي دعم التنمية وتحقيق الأمن

تعتبر المياه النظيفة وإقامة أنظمة الصرف الصحي من بين أهم المحفزات للتنمية والحفاظ على جميع جوانب الأمن، بما في ذلك الصحة والغذاء والماء والأمن البيئي. بحيث لا يؤدي الوصول إلى المياه وإقامة أنظمة الصرف الصحي إلى تعزيز فرص الحياة فحسب، بل يسهل أيضًا آفاق العيش الكريم. ونظرا لأن تعزيز الصحة وزيادة الثروة مسعى مستمرًا، تلعب المياه دورًا مهمًا في تعزيز حرية الإنسان، والنهوض بالتنمية البشرية، وإرساء الرفاهية الاجتماعية. وبالتالي، فإن تنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية أمر ضروري لمواجهة التحديات التي تشكلها ندرة المياه والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية. غالبًا ما يتوج الإهمال الذي يظهره صانعو السياسات العامة بالعديد من المخاطر على الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الضعفاء والمهمشين. بحيث تُنسب أكثر من 2.2 مليون حالة وفاة سنويًا إلى الأمراض المرتبطة بظروف المياه والصرف الصحي غير الملائمة، والتي تحدث في الغالب في الدول النامية. (بن صويلح، 2014، ص 62)

كما تهدف الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى ضمان الأمن الغذائي. ويتم الترويج لهذا النهج كخيار استراتيجي لجميع مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمياه، حيث تشكل المياه واحدة من أهم المدخلات في عملية الإنتاج، وبالتالي، لا يمكن تحقيق العوائد الاقتصادية من الاستثمارات الزراعية، التي تعد المصدر الرئيسي لمعيشة الإنسان، إلا إذا كانت هذه الموارد المائية وفيرة، أو بشكل أكثر دقة، إذا تم التحكم في استغلالها بحكمة. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة المتكاملة لموارد المياه تدعم الأمن البيئي واستدامة النظم الإيكولوجية من خلال الإدارة المستدامة والمتماسكة لموارد المياه والأراضي، وبالتالي المساعدة في حماية الأراضي والنباتات من التدهور، وحماية المياه من التلوث، والتخفيف من التحديات البيئية الأخرى. (بن صويلح، 2014، ص 64) وينطوي هذا النهج على إمكانات كبيرة للتقدم التنموي، والحفاظ على استدامة النظام الإيكولوجي، وحمايتها من التدهور والتلوث من خلال الإدارة الاستراتيجية والمستدامة لـ الموارد المتاحة، وبالتالي تعزيز توافر الأغذية المشتقة من الغابات، والتي تعمل كمورد لـ 1.6 مليار فرد على مستوى العالم، كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي المساهمة في الأمن الغذائي. (العلي ،2019، ص179)

ومن جهة أخرى يساهم تطبيق منهج الادارة المائية في تحقيق الأمن المائي وتعزيز التنمية المستدامة. وعلى المستوى المجتمعي، تساهم هذه الاستراتيجيات في حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين، بما في ذلك الممارسة الفعالة لهذه الحقوق. وبالتالي، يمثل انعدام الأمن المائي تهديدًا كبيرًا لهذه الحقوق الأساسية. غالبًا ما يُحرم الأفراد الذين يقضون وقتًا طويلاً في الحصول على المياه أو الذين يعانون دائمًا من أمراض مرتبطة بالمياه من القدرة على المشاركة بشكل هادف كمواطنين داخل المجتمع. تعتبر المياه أيضًا عنصرًا محوريًا في ضمان السلامة والرفاهية للبشر، حيث تعمل كمحفز لزيادة الإنتاجية من خلال استخدام الموارد البشرية المتاحة. (بن صويلح، 2014، ص 63)

2. الإدارة المتكاملة للموارد المائية لنهر السينغال كنموذج افريقي رائد.

يعد نهر السينغال من أهم النماذج الأفريقية التي نجحت بقوة في اظهار قيمة التعاون في مجال الاستغلال الأمثل المياه العابرة للحدود الوطنية، وذلك من خلال تبنيها رؤية استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية وحفظ الأمن للدول المطلة على النهر. وهذه الرؤية لم تتبلور أو تصل إلى ماهي عليه إلا بعدما عرفت تلك المنطقة نزاعات وصراعات دولية تولدت عنها أزمات سببها الرئيسي هو الموارد المائية لنهر السينغال.

2-1 تحديد نطاق الأزمة وبوادر نشوئها

أ- تحديد نطاق الأزمة

شهدت الدول التي تضم حوض نهر السنغال، وأبرزها موريتانيا والسنغال، العديد من التوترات التي عجلت بأزمات مختلفة، بما في ذلك أزمة الحدود المعروفة بين موريتانيا والسنغال. أي أن نطاق الأزمة يرتبط أساسا بشكل مباشر بالامتداد الجغرافي لنهر السنغال،والذي يمر عبر دول متعددة.

يتميز نهر السنغال بأنه مجرى مائي دائم، يتألف من « **بافينغ** »، الذي يشار إليه أيضًا باسم **النهر الأسود**، و « **باكوي** »، المعروف باسم **النهر الأبيض**. بالإضافة إلى ذلك، يصب « **باوليه** »، أو **النهر الأحمر**، في السنغال. (شاكر، 1971، ص 19) يُعترف بنهر السنغال كواحد من أكثر الأنهار انتشارًا وشهرة في القارة الأفريقية ويصنف كثاني أكبر نهر في غرب إفريقيا. تنبع على ارتفاع 750 مترًا من سلسلة جبال منطقة «**فوتا جالون**» في جمهورية غينيا، وتمتد إلى مصبها في «**سانت لويس**» في السنغال، بطول تقريبي يبلغ 1800 كيلومتر. يجتاز النهر خلال مجراه أربع دول: غينيا ومالي والسنغال وموريتانيا. يشمل الحوض مساحة إجمالية قدرها 300,000 كيلومتر مربع. من الناحية الجغرافية، ينقسم الحوض إلى ثلاثة أقسام متميزة: الحوض العلوي، الذي يشكل 56٪ من إجمالي مساحة الحوض، والمنطقة الوسطى المشار إليها باسم **الوادي**، والتي تستحوذ على 35٪ من مساحة الحوض، و **الدلتا**، التي تمثل 09٪. ويبلغ حجم تصريفها السنوي 24 مليار متر مكعب. يتراوح عرض النهر بين 10 و25 كيلومترًا. تختلف منطقة توزيع الحوض عبر البلدان المعنية. تمتد الهضبة المرتفعة في شمال غينيا على مساحة 31000 كيلومتر مربع، تمثل 11٪ من مساحة الحوض، بينما تبلغ مساحة غرب مالي 155000 كيلومتر مربع، وهي تشكل أعلى نسبة داخل الحوض بنسبة 53٪. علاوة على ذلك، يغطي جنوب موريتانيا 75500 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 26٪ من مساحة الحوض، وشمال السنغال يمثل 27500 كيلومتر مربع، وهو ما يمثل 10٪ من مساحة الحوض. (عبو، فيلالي، 2022، ص896)

ب- بوادر نشوء الأزمة

ينبع الخلاف بين الدول داخل حوض نهر السنغال في المقام الأول من النزاع الحدودي، والذي يتجلى بشكل بارز في التوترات بين موريتانيا والسنغال. كانت المنطقة الحدودية التي تفصل بين السنغال وموريتانيا محكومة تاريخيًا من قبل المزارعين الأفارقة السود الأصليين الذين تم تصنيفهم لاحقًا على أساس الهوية الوطنية بعد الاستقلال. الأفراد المقيمون في جنوب النهر، والذين يشار إليهم بالسنغاليين والذين يشاركون تقليديًا في الممارسات الزراعية على الضفة المقابلة. وعلى العكس من ذلك، قام بعض السكان الذين تم تحديدهم على أنهم موريتانيون بزراعة الأراضي في الأراضي الجنوبية، مما سهل عليهم عملية اختراق الحدود. مع تلاقي هذه المتغيرات مع الظروف السائدة بلغت التوترات ذروتها بحيث أعادت قضية الحدود بين البلدين فرض نفسها كإحدى مظاهر الصراع بين الدول المتشاطئة.(بوشلاغم، سعدوني، 2022، ص 1245)

يشير بعض المحللين الى أن السنغال تؤكد اعتقادها بأن ترسيم الحدود مع موريتانيا يجب أن يكون بناء على الصفات البشرية، لأنه يشمل القبائل السودانية. وبالتالي، من المفترض أن يقع نهر السنغال تحت الولاية القضائية الكاملة للسنغال، بينما تستمر الأجزاء الصغيرة كحدود بين البلدين. وفي المقابل، ترى موريتانيا أنه يجب ترسيم الحدود بناء على السمات الطبيعية، وتدعو إلى أن يكون الخط المتوسط لنهر السنغال بمثابة ترسيم الحدود بين البلدين المتجاورين، وبالتالي منح كلا البلدين الحق في الملاحة والمشاركة في أنشطة الصيد فيهما. (شاكر، 1971، ص 101)

2-2 تحليل المواقف

يستند طرفي النزاع على الحجج التالية:(سيداب، 2020، ص 13)

أ- **الموقف السنغالي**: توضح جمهورية السنغال سلسلة من الحجج التي يمكن تحديدها بإيجاز على النحو التالي:

- كانت كامل الأراضي المعروفة الآن باسم موريتانيا مأهولة بمجموعات عرقية سوداء منذ العصور الأولى حتى توغل حركة المرابطين
- تم إنشاء الحدود المعاصرة لموريتانيا رسميًا فقط في عام 1900، وقبل ذلك كانت هذه المنطقة داخل السنغال.
- عدّل التشريع الفرنسي الصادر في 8 ديسمبر 1933 أساس ترسيم الحدود بين البلدين، وتحويل النقطة المرجعية من وسط النهر إلى الضفة اليمنى .بعد حصولهم على الاستقلال في عام 1960، نشأ خلاف بين البلدين بشأن تفسير هذا المرسوم .لطالما استندت السنغال إلى هذه الحدود في السياقات التي أصبحت فيها العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا متوترة .في أعقاب الأزمة التي اندلعت في 10 نوفمبر 1989، أصدرت

الحكومة السنغالية بيانًا تؤكد فيه من جديد التزامها بالحدود كما حددها مرسوم 1933، والتي تشمل النهر بأكمله، المسمى « **داخ** »، ضمن مطالباتها الإقليمية .ومع ذلك، فإنه يعترف بشرعية الإطار الدولي المستمد من الاتفاقية التي تم تأسيسها في 11 مارس 1972، بشأن إدارة النهر، والتي صادقت عليها الدول الأعضاء في "منظمة استثمار نهر السنغال".

ب- الموقف الموريتاني: تفترض الأطروحة الموريتانية أنه قبل بداية الحكم الاستعماري الفرنسي، كان النهر خاضعًا لسلطة الإمارات الموريتانية، وأن المعاهدات التي أبرمتها الكيانات الهولندية والفرنسية والإنجليزية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، والتي حكمت التجارة والملاحة، شكلت تأييدًا دوليًا لهذه السيادة .ومع ذلك، فمنذ عام 1855، كانت السلطات الفرنسية في السنغال عازمة بحزم على إنشاء النهر كخط فاصل بين موريتانيا والسنغال .لم يتابع الفرنسيون هذه الأجندة فحسب، بل أصدروا أيضًا العديد من المراسيم التي تهدف إلى تقسيم النهر بين البلدين.

ويمكن تلخيص الحجج الموريتانية فيما يلي: (سيداب، 2020، ص 14)

- الالتزام بمبادئ قانون الأنهار الدولي، إلى جانب مبدأ عدم انتهاك الموروثات الاستعمارية المتعلقة بالحدود، وهو ما أعيد تأكيده في القمة الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية وتم إثباته بالاتفاق الذي أنشأ منظمة استثمار نهر السنغال .علاوة على ذلك، تؤكد موريتانيا استحقاقاتها التاريخية على النهر، بحجة أنه تم تصنيفه في الأصل كنهر موريتاني .أطلق عليها الزائرون الأوروبيون الأوائل اسم **نهر صنهاجة**، نسبة إلى قبيلة موريتانية محلية، قبل تغيير تسميتها إلى نهر السنغال .
- يُعتبر الجزء الشمالي من السنغال، الواقع إلى الجنوب من الضفة السنغالية للنهر، تاريخيًا جزءًا من الأراضي الموريتانية، استنادًا إلى خضوعه المسبق لسيادة أمراء « **الترارزة** » و « **البراكنة** »، التي شملت مدينتي «**سانت لويس**» و « **اللوكة**» .كما تم التصديق على هذه المعاهدات بين هؤلاء الأمراء والقوى الأوروبية (لا سيما الفرنسية) خلال الفترة التي سبقت الاستعمار المباشر للمنطقة.
- تتذرع موريتانيا بالعادات والممارسات الدولية لتأكيد سيادتها، حيث انها منذ حصولها على الاستقلال في عام 1990، ظلت تبسط سيطرتها وسيادتها بشكل تدريجي على الضفة اليمنى للنهر، من حافتها إلى خط الوسط، دون أي اعتراضات تثيرها السنغال .
- ترفض موريتانيا الموقف السنغالي وتدعو إلى إعادة الأساس القانوني لترسيم الحدود بموجب المرسوم الفرنسي الصادر في 25 فبراير 1905، والذي يفترض أن النهر يشكل خط الحدود بين المنطقتين الاستعماريتين.

3-2 ادارة الأزمة من خلال تطبيق نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية لنهر السينغال

تمثل الحلول السلمية واحدة من أكثر المنهجيات فعالية للتعامل مع الأزمات بين الكيانات المتنازعة بسبب قدرتها على حماية مصالح الأطراف المعنية من خلال إنشاء وتحديد الآليات المناسبة لحل النزاعات. ومن بين هذه الآليات نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي تم التحقق من صحته تجريبياً كاستراتيجية فعالة في معالجة بؤر التوتر المعقدة المحيطة بالأنهار العابرة للحدود في أفريقيا، ولا سيما نهر السنغال. سهّل هذا النموذج إنشاء الأطر المناسبة التي تهدف إلى إدارة الأزمات التي تعاني منها الدول التي تضم حوض نهر السنغال.

أ- بدايات تشكل الرؤية الاستراتيجية لإدارة مياه نهر السينغال

يمكن إرجاع الاهتمام بحوض نهر السنغال إلى الحقبة الاستعمارية في المنطقة، التي سعت إلى ممارسة السيطرة على موارد النهر وضمان الاستخدام الرشيد لها. تم اتخاذ العديد من المبادرات لتعزيز قدرات النهر، بما في ذلك إنشاء لجنة مكلفة بدراسة وتطوير نهر السنغال (MEAF) في عام 1934، والتي ركزت على مشاريع الري على طول النهر والنهوض بالوادي السفلي والدلتا. وقد خلفت هذه اللجنة بعثة تطوير نهر السنغال (MAS) في عام 1938، والتي تم تكليفها بمسؤولية تطوير النهر. في عام 1959، خضعت للتحول إلى اللجنة المشتركة (SLLE). وفي وقت لاحق، ومع تحقيق الاستقلال بين عامي 1958 و1960، أصبح النهر تحت ولاية وسيادة الدول الأربع (غينيا وموريتانيا ومالي والسنغال)، التي أدركت ضرورة وضع إطار قانوني

مشترك لإدارة الموارد المائية للنهر. تميزت هذه الفترة بتسريع التعاون والتنسيق بين هذه الدول. وأبرمت عدة اتفاقيات في هذا السياق، بدءاً بالاتفاقية الدولية المؤرخة 26 جويلية 1963 التي تهدف إلى التنمية العامة لحوض نهر السنغال، تليها الاتفاقية الدولية المؤرخة 6 فيفري 1964 التي وضعت النظام الأساسي العام لمنظمة الدول المطلة على نهر السنغال. تم التصديق على هذه الاتفاقية في «**لابي**» الغينية في 24 مارس 1968 وتم تعديلها لاحقًا في **كوناكري** في 3 فبراير 1970 خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (OERS)، لتحل بذلك محل اللجنة المركزية الحكومية المشتركة السابقة لاستصلاح الحوض. وقد تميز هذا الإطار الجديد عن سابقه بتأكيده على مبدأ تعزيز التعاون. ومع ذلك، أصبحت الديناميات بين السنغال وغينيا متوترة بشكل متزايد، مما أدى إلى انسحاب غينيا من المنظمة في عام 1971، على الرغم من كونها بلد منبع النهر. في 11 مارس 1972، تم إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية بشأن وضع النهر في **نواكشوط** بين الدول المشاطئة الثلاث (مالي والسنغال وموريتانيا)، وبلغت ذروتها في إنشاء الإطار المؤسسي النهائي (OMVS). (عبو، فيلالي، 2022، ص899)

ب- ابتكار الأطر المؤسسية الملائمة (منظمة تنمية حوض نهر السنغال أنموذجا)

تم إنشاء منظمة تنمية حوض نهر السنغال بهدف أساسي هو تسهيل التخطيط الاستراتيجي للنهوض بكل من موارد المياه ومصادر الطاقة .تقود هذه المنظمة، التي تعمل تحت الإدارة المشتركة للدول المشاطئة، تنسيق مبادرات التخطيط والاستثمار داخل حوض النهر، بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المائية واسعة النطاق مع ضمان التقاسم العادل للمنافع بين دول الحوض (البنك الدولي، "مكافحة الجفاف وبناء قدرة المجتمعات على التكيف في منطقة الساحل"، تاريخ النشر 2013/05/12) .تحدد المادة 1 من الاتفاقية النهر كممر مائي دولي، بما في ذلك روافده .وتعزز المواد اللاحقة التزام الأطراف الموقعة بتعزيز التعاون الوثيق الذي يهدف إلى الاستخدام المستدام لموارد النهر، مع ضمان حرية الملاحة والمعاملة العادلة لجميع المستخدمين .وتنص المادة 2 على أن «توافق الدول المتعاقدة على إنشاء هيئة تعاونية مكلفة بالإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى تعزيز وتنسيق الجهود البحثية والمبادرات المتعلقة بتنمية نهر السنغال. (عبو، فيلالي، 2022، ص899) في 16 ديسمبر 1975، كان التعديل الذي أدخلته الدول الثلاث الأعضاء في منظمة استغلال نهر السنغال على اتفاقية نظام النهر كدليل على وجود اتفاق دبلوماسي بين السنغال وموريتانيا، ويهدف إلى حل مسألة تسجيل الحدود، الذي تم تعليقه بشكل متزامن ومرهون بإعادة تأكيد موريتانيا لالتزامها تجاه المنظمة .سعى هذا التعديل إلى تمديد فترة انسحاب الدول الأعضاء في المنظمة من 10 سنوات فقط إلى 99 عامًا، لتؤكد على حد تعبير البيان المشترك الذي صدر في هذه المناسبة على الالتزام الذي لا رجعة فيه للدول الأعضاء في المشروع. (بوشلاغم، سعدوني، 2022، ص 1253)

ج- وضع الآليات التشريعية والتنظيمية اللازمة:

شكلت أربع اتفاقيات تأسيسية النصوص الأولية والإطار التشريعي التي تحكم وتنظم أنشطة منظمة تنمية نهر السنغال (OMVS) فيما يتعلق بالموارد داخل حوضها: (عبو، فيلالي، 2022، ص900)

اتفاقية إنشاء OMVS في 11 مارس 1972 في نواكشوط، تليها اتفاقية الوضع القانوني لنهر السنغال، الموقعة أيضًا في 11 مارس 1972 في نواكشوط، واتفاقية الوضع القانوني للأعمال المشتركة، التي تم توقيعها في 21 ديسمبر 1978 في باماكو، وأخيرًا، اتفاقية بشأن طرق تمويل الأشغال المشتركة، الموقعة في 12 مارس 1982 في باماكو التي اعتبرت نهر السنغال وروافده كـ «مجرى مائي دولي» داخل أراضي مالي وموريتانيا والسنغال. وعلاوة على ذلك، تضمن الاتفاقية مبادئ حرية الملاحة والوصول العادل إلى جميع أشكال الاستفادة من مياه النهر، فضلاً عن شبكة البنية التحتية - بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والقنوات الجانبية - التي تم إنشاؤها للتخفيف من أوجه القصور في الملاحة أو عوائق المجاري المائية في بعض المناطق والروافد. بالإضافة إلى ذلك، تنص على أن الموافقة المسبقة من الدول المتعاقدة مطلوبة لأي مشروع قد يغير خصائص النهر بشكل كبير.

من حيث الأطر التنظيمية، تنص المادة 7 من اتفاقية الوضع القانوني لنهر السنغال، الموقعة في 11 مارس 1972 في نواكشوط، على أن الهيئات الدائمة لمنظمة تنمية نهر السنغال هي: (عبو، فيلالي، 2022، ص901)

- **مجلس رؤساء الدول والحكومات**: هو السلطة العليا للمنظمة، والمسؤول عن تحديد السياسات التعاونية والإنمائية للمنظمة واتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها الاقتصادية الشاملة.
- **مجلس الوزراء**: يعمل كهيئة إدارية توضح رؤية المنظمة والإشراف عليها، وتضع السياسة العامة للتنمية المستدامة للنهر وموارده، وتعطي الأولوية لجهود استصلاح الأراضي، وتعزز التعاون بين الدول، وتحدد المساهمات المالية المطلوبة من الدول الأعضاء لدعم ميزانية الإدارة.
- **المفوضية السامية**: تشكل المفوضية العليا الذراع التنفيذية للمنظمة، ومقرها في **داكار**، بالسنغال، وهي مكلفة بتنفيذ التوجيهات الصادرة عن مجلس وزراء المنظمة، وتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذه التوجيهات، وتقديم أي مقترحات ضمن المعايير التي وضعها مجلس الوزراء.
- **الهيئة الدائمة للمياه:** تتولى الهيئة على النحو المحدد في المادة 20 من الاتفاقية، مسؤولية وضع مبادئ ومنهجيات التوزيع العادل لموارد مياه نهر السنغال بين الدول الأعضاء وعبر قطاعات الصناعة والزراعة والنقل. وتتألف هذه الهيئة من ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، وتصدر التوصيات إلى مجلس الوزراء، وتجتمع عند الضرورة بناء على استدعاء المفوض السامي.

2-4 بدايات التخطيط المشترك للاستغلال الأمثل لمياه نهر السينغال

أ- تحديد المشاكل والقضايا المشتركة:

واجهت الدول التي تضم حوض نهر السنغال العديد من التحديات العامة الداخلية، والتي تشمل القضايا البيئية، ولا سيما الجفاف الشديد الذي أصاب المنطقة خلال السبعينيات من القرن العشرين، إلى جانب انخفاض حجم المياه الضرورية لري الأراضي الزراعية. أدى هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج الفول السوداني، الذي يشكل المحصول الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد السنغالي. يعمل أكثر من 87% من السكان في زراعتها، مع انخفاض الإنتاج من 1.3 مليون طن في الموسم الزراعي 1975-1976 إلى 0.2 مليون طن فقط في الفترة 1980-1981، مما يوضح حجم الأزمة التي تواجه الاقتصاد السنغالي. (بوشلاغم، سعدوني، 2022، ص 1249) كما ساهمت نوبات الجفاف المتكررة بشكل كبير في زيادة عدد السكان في الوادي بنسبة 107%، ويعزى ذلك في الغالب إلى التدفق الكبير للرعاة الموريتانيين الرحل وقبائل «**الفولاني**» الذين أقاموا مستوطنات بجوار النهر. كما أدى الانخفاض المستمر في هطول الأمطار خلال هذا الإطار الزمني إلى المجاعة، والتدهور الحاد في قاعدة الموارد الطبيعية، واختفاء الغطاء النباتي، وجفاف المياه السطحية، وارتفاع مستويات الملوحة، وانخفاض احتياطيات المياه الجوفية. (عبو، فيلالي، 2022، ص903)

وبالمثل، كان للديناميكيات السياسية تأثير كبير في تفاقم التحديات التي تواجهها البلدان المطلة على نهر السنغال. فعلى سبيل المثال، وجهت الإدارة الموريتانية بقيادة «ولد الطايع» اتهامات ضد السنغال، بزعم محاولات السيطرة على نهر السنغال وجني الفوائد من المشاريع النهرية المرتبطة به. وعلاوة على ذلك، اتهمت السنغال بعرقلة مرافق الموانئ اللازمة لاستغلال موريتانيا لاحتياطاتها من الفوسفات. بالإضافة إلى ذلك، هناك قضية مثيرة للجدل تتعلق بإعادة توزيع الأراضي داخل المنطقة. تاريخيًا، كان المزارعون السنغاليون يميلون إلى زراعة الأراضي على ضفة النهر الشمالية، بينما استخدم الموريتانيون الأراضي على الضفة الجنوبية. وتم التوصل إلى حل وسط بين «داكار» و «نواكشوط» على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، غير أن السنغال، وفقاً لتشريع عام 1984، فوضت سلطة إدارة الأراضي الريفية إلى المجالس الريفية المحلية. وفي المقابل، خصصت موريتانيا هذه الأراضي لمبادرات استثمارية تهدف إلى جذب رأس المال، مما أدى إلى مصادرة الأراضي من الموريتانيين السود وكذلك تلك المخصصة للمواطنين السنغاليين. على الرغم من أن مشروع استغلال نهر السنغال تم تصميمه في المقام الأول لتعزيز التعاون بين الدول النهرية وتحسين استخدام الموارد، إلا أنه تطور بسرعة ليصبح عاملاً مهمًا في تفاقم التوترات بين السنغال وموريتانيا. أدى الاعتماد المتزايد على مياه الأنهار لإنشاء مشاريع زراعية دائمة إلى تقليص الأراضي المتاحة للرعي من قبل قطعان الجمال والماشية والأغنام التي كانت تهاجر من الأراضي الموريتانية إلى الجانب السنغالي. وعلاوة على ذلك، تعارضت مصالح الرعاة بشكل متزايد مع مصالح المزارعين، الذين ينظرون إلى تدفق هذه القطعان على أنه

تهديد للحياة الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، أدت مساعي كل من السنغال وموريتانيا لزراعة مساحات شاسعة من الأراضي إلى زيادة الضغط على موارد مياه النهر وزيادة الشكوك تجاه أي مشروع يتحكم في هذه الإيرادات. أدى التقاء العوامل هذا، إلى جانب التأثيرات السياسية والثقافية المختلفة، إلى تحول نزاع بسيط بين مجموعتين متجاورتين إلى أزمة شاملة شكلت خطر المواجهة العسكرية في عام 1989. (بوشلاغم، سعدوني، 2022، ص 1249)

ب- صياغة الأهداف المشتركة

توصلت الدول التي يتألف منها حوض نهر السنغال إلى توافق في الآراء لمتابعة أهداف مختلفة، والتي تشمل: تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لسكان الحوض، وتأمين وتعزيز سبل عيش السكان، والحفاظ على التوازن البيئي داخل الحوض، والتخفيف من تعرض اقتصادات الدول الأعضاء للمخاطر المناخية والتأثيرات الخارجية، وتسريع التقدم الاقتصادي للدول الأعضاء مع تعزيز التزامها الجماعي بدعم مبادئ التضامن والمشاركة والإنصاف، وثقافة السلام، والنهوض برأس المال البشري، وتحديث منهجيات الإدارة من خلال الاستخدام المعزز والإتقان الشامل لتقنيات المعلومات والاتصالات المعاصرة، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة التي تشمل مجموعة من الأهداف: النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والحفاظ على البيئة. (عبو، فيلالي، 2022، ص 900)

ج- التخطيط للإدارة المتكاملة لمياه نهر السينغال

أدرك صانعو السياسات والمخططون من الدول الثلاث ضرورة إنشاء إطار تعاوني لإدارة المياه، بالنظر إلى العوامل الصعبة التي استلزمت تنفيذ العديد من المشاريع المصممة لتسهيل تنظيم الفيضانات وتوليد الطاقة ومنع تسرب المياه المالحة في الدلتا والوادي السفلي في «دياما».(عبو، فيلالي، 2022، ص 903) تم الكشف عن خطة العمل الاستراتيجية في عام 1976 بعد وضع التصور الإرشادي المتكامل لمشروع استغلال نهر السنغال في عام 1974، وبالتالي تمكين **"سد دياما"** للقيام بأدوار مزدوجة كخزان وحاجز ضد تسرب المياه المالحة إلى منطقة الدلتا. يعتبر «**سد مانانتالي**» بمثابة حجر الزاوية في المشروع حيث تم تخصيصه لوظيفة أساسية هي تخزين المياه. وتبلغ مساحة خزانها 500 كيلومتر مكعب، أي ما يعادل 11 مليار متر مكعب، وقد تم إنشاء منشأة للطاقة الكهربائية بسعة 800 ميجاوات، مع توزيع الفوائد بين الدول الثلاث (مالي والسنغال وموريتانيا). وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي القابلة للزراعة التي سيسمح السد بزراعتها حوالي 375,000 هكتار، والتي يمكن تخصيصها بين الدول الثلاث المستفيدة من المبادرة. (الحيالي،2008، ص 7)

تم تصميم التصميم الهندسي للسدين كجزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الوظائف التعاونية التالية: ري 375 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وتحسين ظروف إمدادات المياه الصالحة للشرب لكل من السكان المحليين والمناطق الحضرية البعيدة مثل «**داكار**» و «**نواكشوط**»، ومنع الفيضانات المالحة في أراضي الدلتا، والتنظيم الجزئي لمستويات المياه داخل الدلتا مع تقليل ارتفاعات الضخ للري، وإدارة الفيضانات الطبيعية بشكل منهجي من خلال التخفيف من حدة مخاطرها الاستثنائية داخل وادي مجرى النهر، مما يسهل وقف الفيضانات ويعزز التدفق خلال فترات انخفاض المياه في موقع «**سد مانانتالي**»، القادر على ضمان تصريف 300 متر مكعب في الثانية كحد أدنى، إلى جانب محطة الطاقة الكهرومائية التي توفر 800 جيجاواط/ساعة، وإنشاء قناة صالحة للملاحة بطول 930 كيلومترًا، والتي تشمل بناء ميناء نهري في **سانت لويس** بالسنغال، وميناء نهري في **كايس**، مالي، ومحطات الموانئ على طول النهر، و تنظيم تدفقات السدود لاستيعاب مرور سفن الحمولة، ووضع برنامج متكامل شامل لتعزيز الموارد الزراعية والحيوانية والصناعية والتعدين والنقل والصحة. (عبو، فيلالي، 2022، ص 902)

د- بناء وتنمية القدرات

يتم تعزيز تنمية القدرات وتنميتها بشكل كبير في البيئات التي تسهل استيعاب المفاهيم المبتكرة ووجهات النظر المتنوعة. وعلاوة على ذلك، توجد أوجه تآزر حاسمة بين النهوض بالقدرات على المستوى الوطني والأبعاد العابرة للحدود للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وبالتالي، يجب تصور التعاون في مجال المياه العابرة للحدود كعملية متعددة الأوجه تمكّن مجموعة غير متجانسة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الباحثين ومديري الموارد المائية والدبلوماسيين والخبراء الفنيين ومنظمات المجتمع المدني، من إنشاء أساس تعاوني

للتعاون المستدام فيما يتعلق بموارد المياه العابرة للحدود. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتجاوز تطوير القدرات، لا سيما فيما يتعلق بقانون المياه الدولي والممارسات الدبلوماسية، المشاركين التقليديين، الذين ينخرطون عادة في مفاوضات حكومية دولية رسمية، ليشمل المشاركين في المبادرات غير الرسمية التكميلية، مثل المنظمات غير الحكومية والعلماء، الذين يمتلكون القدرة على إثراء عمليات التفاوض الرسمية وتزويدها بالمعلومات.

في سياق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدم الاستراتيجية التي تستخدمها الدول التي تتقاسم طبقة المياه الجوفية السنغالية الموريتانية نموذجًا جديرا يستحق التطبيق في مناطق مشابهة أخرى. وتشارك منظمة تنمية حوض نهر السنغال ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا بنشاط في الحوارات المتعلقة بإنشاء أطر تعاونية بشأن طبقة المياه الجوفية، على الرغم من عدم التوافق المتأصل في موضوع الحدود بين الأنظمة الثلاثة. (اليونسكو، التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود ،2021،ص49)

قامت الدول داخل حوض نهر السنغال بمراجعة أطرها القانونية الوطنية لتعزيز التدفق السلس للتجارة والعمالة عبر الحدود الوطنية، وبالتالي تحقيق مستويات غير مسبوقة من التعاون والتكامل. دفعت هذه المبادرة الرئيس المالي **موديبو كيتا** إلى حث سكان حوض نهر السنغال على تعريف أنفسهم كمواطنين من جميع الدول المعنية بدلاً من دولة واحدة. كما أجرت منظمة تنمية حوض نهر السنغال العديد من الدراسات التي تهدف إلى تعزيز التحسينات المستمرة في الوضع التعاوني بين الدول المتشاطئة، بهدف تنظيم استخدام مياه النهر وتحسين عمليات إدارتها لدعم القطاعات الزراعية، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتعزيز الملاحة تدريجياً داخل حوض النهر. (عبو، فيلالي، 2022، ص 903)

ه- بعض العوائد المحققة

أوضح **كابيني كومارا**، المفوض السامي لمنظمة تنمية حوض نهر السنغال، أهمية اعتماد استراتيجية متعددة الأوجه لتحقيق التنمية المستدامة داخل حوض نهر السنغال. وأشار إلى أن «*أكثر من 12 مليون شخص يقيمون على طول النهر كانوا تاريخياً من بين أكثر الفئات فقراً في المنطقة. وقد أدت هذه المبادرة إلى تحسين النتائج الصحية وساهمت في تعزيز سبل العيش. من خلال تحسين إدارة مصايد الأسماك، تم تعزيز الأمن الغذائي وشهد توليد الإيرادات زيادات كبيرة. ودعماً للمساعي الزراعية، لم نقم بإنشاء الأراضي الزراعية المروية فحسب، بل قمنا أيضاً بتزويد المزارعين بالدعم الاستشاري والتدريب، إلى جانب خيارات التمويل الصغير، وتسهيل اعتماد المنهجيات الزراعية المتقدمة وتبادل المعرفة*».(البنك الدولي، "مكافحة الجفاف وبناء قدرة المجتمعات على التكيف في منطقة الساحل"، تاريخ النشر 2013/05/12)

3. أزمة تقاسم مياه حوض النيل وأثرها على الأمن والتنمية في افريقيا

3-1 نشوء أزمة مياه حوض النيل

على الرغم من الاعتراف الطويل الأجل بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل، فإن المبادرات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات المشتركة المتعلقة باستخدامه تأخرت إلى حد كبير. بدأت هذه الجهود في أوائل عشرينيات القرن الماضي، خاصة بعد حصول مصر على الاستقلال من الحكم الاستعماري البريطاني في عام 1922. أعطت القيادة المصرية الأولوية لما أطلق عليه «الحقوق التاريخية». قدمت بريطانيا وعودًا لها بعرقلة إنشاء أي بنية تحتية صناعية أو ذات صلة بالمياه على طول ضفاف النهر طالما ظلت البلدان التي تستخدم مياهها تحت السيطرة البريطانية، الأمر الذي أحبط بشكل فعال أي مساعي تهدف إلى إنشاء نظام متخصص للاستغلال والإدارة التعاونية لنهر النيل. ومع ذلك،بعد استقلال العديد من الدول الواقعة عند منبع نهر النيل أو على طول مجراه، بدأت مقاومة أي اتفاقيات من شأنها أن تنتهك حقوقها المائية. مثّل تحرير إثيوبيا من الاستعمار الإيطالي عاملاً محوريًا في ديناميكيات استغلال الموارد المائية، خاصة عندما أصبحت كيانًا سياديًا على المصدر، وبالتالي رفضت أحكام اتفاقية 1929، التي سهلت التحايل على الاتفاقية وحصص تخصيص المياه المرتبطة بها. (دندان، 2018، ص 226)

بعد اتفاقية 1929 جاءت اتفاقية 1959. شكل موقف إثيوبيا تحولًا كبيرًا في الإطار الذي يحكم استغلال

المياه. خلال هذه الفترة بدأت العديد من الدول التي كانت مستعمرة سابقًا أو كانت تفتقر إلى القدرة على تسخير مياه النيل بالتفكير في مشاريع تنموية، مع قيام إثيوبيا بمبادرات ري كبيرة. دفع هذا التطور إلى إعادة تقييم دور مصر، التي شيدت السد العالي على عجل كإجراء وقائي وكمشروع اقتصادي، وبالتالي رفع النقاش المحيط باستغلال المياه إلى مستوى أكثر جدية استنادًا إلى معطيات محددة. (دندان، 2018، ص 226)

تميز الإطار الزمني الممتد من 2003 إلى 2004 بالتنفيذ المتسارع للمشاريع ذات الطابع المائي داخل حوض النيل من قبل دول أوغندا وكينيا وتنزانيا، والتي أجريت دون التشاور المسبق أو التنسيق مع دول المصب .وقد فسرت كل من مصر والسودان هذا التطور على أنه انتهاك صارخ للمعاهدات الدولية التي تحكم تخصيص الموارد المائية في منطقة حوض النيل، حيث يشكل تنفيذ مشاريع أحادية الجانب على طول نهر النيل تهديدًا مباشرًا لأمنها المائي وسلامتها الوطنية. (اوعشرين، 2021، ص 455)

في مايو 2010، تم توقيع اتفاقية إطارية بين أربع دول من حوض النيل في **عنتيبي** بأوغندا، مما أثار جدلاً كبيرًا بسبب استبعاد مصر والسودان من المفاوضات .وقد صادقت وفود من إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا بشكل مؤقت على الاتفاقية بعد عقد طويل من المناقشات بين الدول التسع التي اجتازها النهر، بهدف تعزيز التوزيع العادل لمواردها المائية .وتستند اتفاقية **عنتيبي** إلى مبدأ الحصص العادلة، الذي يستلزم التوزيع المتساوي لمياه النيل بين دول الحوض .حفزت هذه الاتفاقية بداية أزمة بناء سد النهضة .وبالتالي، اختارت مصر تعليق مشاركتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر 2010، معربة عن اعتراضها على الباب 14 بشأن الأمن المائي والباب 8 المتعلق بالإخطار المسبق بالمشاريع، والذي ينص على شرط الحصول على موافقة مسبقة من مصر والسودان على تنفيذ أي مشروع مستمد من الاتفاقية. (البار، دني، 2022، ص 274)

تتأثر السياسة المائية في إثيوبيا في الغالب بمعارضتها لاتفاقية مياه النيل لعام 1959، والتي ترفضها بشكل قاطع. (كليس، محمد آدم،2019، ص204) في فبراير 2011، أعلنت الحكومة الإثيوبية عزمها على بدء مشروع سد الألفية، والذي يشار إليه أيضًا باسم «سد النهضة»، في ضوء التقدم التنموي المتوقع لإثيوبيا .وقد أثار هذا الإعلان ردة فعل قوية من دولتي المصب، ولا سيما مصر، التي اعتبرته انتهاكًا صارخًا لاتفاقية 1959 التي تحكم حصص المياه في دول حوض النيل. وقد تم وضع حجر الأساس للمشروع في 2 أبريل 2011. (اوعشرين، 2021، ص 454)

يقع هذا السد على النيل الأزرق داخل منطقة **بني شنقول قماز**، بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية، على بعد حوالي 20 إلى 40 كيلومترًا .من الواضح أن مفهوم بناء سد النهضة قد تم تصوره بعد الدراسات التي بدأها مكتب الاستصلاح الأمريكي في عام 1964، والتي تضمنت تحليلًا شاملاً حدد 26 موقعًا محتملًا للسدود، من بينها أربعة تقع على النيل الأزرق، مع تسمية سد النهضة في البداية باسم سد **"بوردر"** (Border). (البار، دني، 2022، ص 273) ويرجع البعض سبب انجاز هذه الدراسات الى تحفظات الولايات المتحدة بشأن التمويل السوفيتي لبناء السد العالي، والذي طلبته مصر، فتعمدت "و. م. أ" إعداد دراسة لتنمية الموارد المائية في إثيوبيا وطرق تسخير مياه أنهارها الاثني عشر .وقد تميزت هذه الدراسة بنهجها الشامل والمتعدد الأبعاد، حيث كشفت أن الكهرباء المحتملة المستمدة من مياه الأنهار الإثيوبية ستكون هي الأكبر المتاحة في أفريقيا، وتأتي في المرتبة الثانية بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية. (كليس، محمد آدم،2019، ص205)

3-2 تحليل الوضع القانوني لاقتسام مياه النيل وتحديد طبيعة النزاع

أ- أهم اتفاقيات اقتسام مياه النيل

قبل التعرف على طبيعة النزاع بين دول حوض النيل وأطرافه، ينبغي التطرق الى أهم الاتفاقيات التي تنظم عملية استغلال مياه النيل، والتي تحدد كذلك التزامات وحقوق دول الحوض، وأهمها: (كليس، محمد آدم،2019، ص ص 200-204)

اتفاقية 1902: تم توقيع هذه الاتفاقية بين المملكة المتحدة وإثيوبيا في 15 مايو 1902، وتم تسميتها رسميًا باسم اتفاقية أديس أبابا. التزم الملك الإثيوبي، **منيليك الثاني**، بعدم انشاء، أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة **تانا** أو نهر **السوباط** من شأنها أن تعرقل تدفق مياه النيل، إلا بموافقة الحكومة البريطانية أو الحكومة السودانية، مؤكدا أن هذه الحقوق موروثة. وفي مقابل هذا الالتزام، تم إجراء تعديلات إقليمية، حيث

تنازل السودان لإثيوبيا عن جزء كبير من أراضيه، وتحديدًا المناطق المحددة باسم «**بني شنقول**» و «**القمز**»، وهي نفس الأراضي التي تم بناء سد النهضة فيها لاحقًا.

اتفاقية نهر النيل 1929: تمثل اتفاقية نهر النيل لعام 1929 معاهدة نظمتها الحكومة البريطانية في دورها الاستعماري نيابة عن العديد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا) في عام 1929 بالاشتراك مع الحكومة المصرية. وتشمل هذه الاتفاقية اعتراف دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وتؤكد أن مصر تحتفظ بسلطة الاعتراض (الفيتو) على بدء مشاريع جديدة من قبل هذه الدول على طول النهر وروافده. الهدف الأساسي للاتفاقية هو تحديد العلاقة الهيدرولوجية بين مصر والدول الواقعة في الهضبة الاستوائية. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت المعاهدة شروطًا تتعلق بالعلاقة المائية بين مصر والسودان.

اتفاقية عام 1959: عدلت اتفاقية 1959 نصيب السودان من مياه النيل من 4 مليارات متر مكعب إلى 18.5 مليار متر مكعب في حين تم تعديل حصة مصر إلى 55.5 مليار متر مكعب. ولردع دول حوض النيل الأخرى عن محاكاة انحراف السودان عن اتفاقية عام 1929، عمد الممثلون المصريون إلى إدراج بند في الديباجة ينص على أن «اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان جاءت مكملة لاتفاقية 1929". وفي إطار هذه الاتفاقية، توصلت الدولتان أيضًا إلى توافق في الآراء بشأن قيام مصر ببناء **السد العالي** وإنشاء السودان لخزان «**الروصيرص**» على النيل الأزرق.

ب- طبيعة النزاع حول مياه حوض النيل وأطرافه

I. طبيعة النزاع حول مياه حوض النيل

لقد عملت المياه تاريخياً كمورد مثير للجدل، وغالبًا ما كانت بمثابة محفز للنزاعات الجيوسياسية بين الدول. لقد برز بناء سد النهضة كعامل مهم ساهم في الخلاف المتعلق بالمياه بين الدول المجاورة لحوض النيل. يشمل الخطاب المتكرر حول السدود الإثيوبية تأكيدات إثيوبيا بشأن إلغاء الحقوق التاريخية التي يُزعم أنها تحتفظ بها مصر، ومحاولاتها لتأكيد نفوذها على حصة المياه المخصصة لمصر، ورفضها المعلن للاعتراف بالاتفاقية الثنائية المبرمة بين مصر والسودان في عام 1959. (رملي، 2022، ص484)

استفادت إثيوبيا من الاضطرابات السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير في مصر، مستفيدة من انشغال الأخيرة بالتحديات المحلية وعدم الاستقرار السياسي لتضع نفسها كدولة تقوم بمبادرات اقتصادية كبيرة، لا سيما من خلال بناء أكبر سد في إفريقيا، والذي تدعي أنه يهدف إلى توليد الكهرباء وتحفيز الاقتصاد الإثيوبي. وقد أدت هذه المبادرة إلى حدوث شرخ بين الدول المتشاطئة، مما أثر بشكل خاص على مصر، باعتبارها الدولة الأخيرة التي تتلقى مياه النهر، مما أدى إلى عجز في إنتاج الكهرباء من السد العالي ووقف جميع مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، مما اضطر مصر إلى اللجوء إلى الواردات الغذائية. (رملي، 2022، ص485)

تصر مصر على أنها تمتلك استحقاقات تاريخية لمياه النيل وتؤكد أن هذه الحقوق يجب أن تظل غير قابلة للانتهاك. يعود تبرير حقوق مصر غير القابلة للتصرف إلى المعاهدة التي وقعتها بريطانيا، نيابة عن السودان، مع إثيوبيا في عام 1902 أثناء الاحتلال الاستعماري لحوض نهر النيل. كلفت هذه المعاهدة إثيوبيا بالامتناع عن القيام بأي مشاريع يمكن أن تؤثر على منابع نهر النيل، ويتم التمسك بها باعتبارها صالحة بموجب القانون الدولي، على الرغم من الاعتراضات التي أثارتها الإدارات الإثيوبية المتعاقب. (رملي، 2022، ص487)

وبالتالي، فإن النزاعات بين دول حوض النيل ليست ظاهرة حديثة. وهي تحمل سياقًا تاريخيًا ممتدًا يعود إلى بداية الأطر القانونية التي تحكم تخصيص مياه النيل. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية مصر العربية مراراً على صلاحية اتفاقية عام 1929، التي تم سنها خلال الإدارة الاستعمارية البريطانية المصرية على السودان، والتي خصصت الحصة الأكبر من مياه النيل لمصر. وسعت هذه الاتفاقية الجدل المحيط بتقسيم مياه حوض النيل. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 699)

وفي هذا السياق، أصبحت الاتفاقية المذكورة لاحقًا مرجعًا محوريًا يحمي مطالبات مصر التاريخية بمياه النيل مقارنة بالدول الأخرى. وأعقب ذلك اتفاق عام 1959 بين مصر والسودان، الذي تناول إعادة تخصيص

حصص المياه، لكنه فشل في الاعتراف بالدعوات المستمرة من دول حوض النيل الأخرى لإعادة تقييم شامل لاتفاقية عام 1929، التي تمت صياغتها في ظل ظروف جيوسياسية محددة تتميز بالهيمنة الاستعمارية الأوروبية والحقائق الديموغرافية التي تختلف بشكل ملحوظ عن الظروف السائدة بعد نصف قرن من توقيع الاتفاقية الأولية. وإدراكًا لاحتمال نشوب صراع على مياه حوض النيل، سعت السلطات السياسية الحاكمة في مصر وإثيوبيا ودول الحوض الأخرى إلى إنشاء مبادرة حوض النيل (NBI) Nile Basin Initiativeفي عام 1999. هذا المنتدى مخصص لفحص وإعادة تقييم طرق وآليات التوزيع العادل للموارد المائية بين الدول المتشاطئة لحوض النيل. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 700)

في عام 2010، أصدر ائتلاف من ست دول داخل المنتدى (إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي) ما يسمى بـ «اتفاقية الإطار التعاوني»Cooperative Framework Agreement ، التي نصت على زيادة تخصيص مياه النيل لهذه الدول الست، على الرغم من معارضة مصر والسودان لهذا الإجراء الأحادي الجانب، لأنه يقوض مصالحهما الوطنية العليا .وقد تم وصف هذا التطور بأنه محفز محتمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد النزاع إلى مواجهة عسكرية داخل المنطقة، لا سيما بعد إعلان إثيوبيا في عام 2011 عن خططها لبناء سد النهضة، وهو المشروع الذي لخص تكثيف الخلاف الإقليمي حول الموارد المائية، في الغالب بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 700)

وبالتالي، فإن جوهر الصراع بين دول حوض النيل مرتبط بشكل جوهري بالاختلافات السائدة فيما يتعلق بالتوزيع العادل للموارد المائية .وتتعلق الفرضية الأساسية لهذا الصراع بشرعية الاتفاقيات المبرمة لتنظيم استخدام مياه النيل، وبالتالي وضع الخلاف حول مياه حوض النيل في إطار النزاعات السياسية والقانونية بين الدول المتشاطئة ودول المنبع. (رملي، 2022، ص484)

تحدد هذه الحالة ثلاثة مستويات من الصراع:

الصراع الداخلي: يشكل الوضع في دارفور مثالاً بارزاً على هذه الظاهرة .واجه السودان منذ فترة طويلة ظاهرة التصحر التي عجلت بانخفاض كبير في مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال . وقد أدى هذا المأزق إلى حركة هجرة السكان نحو المناطق الجنوبية، مما أدى إلى التوترات المتعلقة باستخدام الأراضي وتخصيص الموارد، والتي تمثل عاملاً مساهماً في الاضطرابات في **دارفور** التي بلغت ذروتها في الأعمال العدائية المسلحة في عام 2003. (زغوني، 2022، ص56)
الصراع الإقليمي: يتجلى ذلك في نزاع إقليمي بين الدول المجاورة، ويتجلى ذلك في الصراع بين الصومال وإثيوبيا من 1977 إلى 1979 .أجبر الجفاف الذي أصاب إثيوبيا في أوائل الستينيات الحكومة على بناء السدود التي تهدف إلى تسخير مياه الأنهار الصومالية القادمة من إثيوبيا، مما أدى إلى تفاقم التوترات التي عجلت باندلاع الحرب بين البلدين. (زغوني، 2022، ص56)

الصراع الدولي: ينعكس هذا في التدخلات الدولية المتصاعدة من قبل القوى العالمية المختلفة التي تتنافس على النفوذ في المنطقة، مدفوعة بالجدوى الاقتصادية والسياسية للمبادرات التنموية، مثل بناء السدود والمشاريع ذات الصلة، والتي تشمل إنتاج الطاقة الكهرومائية، والزراعة المستدامة، وغيرها من المساعي التنموية. (اوعشرين، 2021، ص 449)

II. أطراف النزاع حول مياه النيل

يطلق مسمى دول حوض النيل على أنها الدول الأفريقية التي يجتازها نهر النيل، بما في ذلك تلك التي تتقاطع أراضيها مع مجراه، أو تلك التي تؤوي منابعه، أو تلك التي تتدفق من خلالها الروافد التي تغذي النيل . وتشمل هذه الدول: رواندا، وتنزانيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، وشمال السودان، ومصر. (البار، دني، 2022، ص 279)

مصر: تعتمد الجمهورية المصرية كليًا على مياه النيل لمتطلباتها الزراعية والصناعية والمنزلية .يشكل هذا النهر المصدر الرئيسي للمياه السطحية العذبة في مصر، في حين أن موارد المياه البديلة في البلاد تلبي 5٪ فقط من إجمالي احتياجاتها المائية .وبالتالي، فإن اعتماد مصر على مياه النيل يقترب من 95٪، وأي انخفاض في

تخصيصها لمياه النيل يشكل تهديدًا كبيرًا لكل من وجودها ومتطلباتها من المياه في القطاعين الزراعي والصناعي.

شمال السودان: قبل انفصال جنوب السودان في عام 2011، كان السودان يُنظر إليه على أنه دولة منبع ومصب .يبلغ إجمالي التصريف السنوي للمياه في السودان 89 مليار متر مكعب، منها 51 مليار متر مكعب مصدرها نهر **عطبرة** .وفقًا لاتفاقية عام 1959، يستحوذ السودان على 18.5 مليار متر مكعب من مياه النيل، ومع ذلك، فإنه يستخدم حوالي مليار متر مكعب فقط بعد حساب خسائر التبخر عبر هذه المسافة.

إثيوبيا: تعتبر المرتفعات الإثيوبية المصدر الأول لنهر النيل، حيث تساهم هذه المرتفعات بنسبة 85٪ من إمدادات مياه النيل، مما أكسب إثيوبيا لقب «**ينبوع إفريقيا**» تقديراً لوفرة مواردها المائية. (اوعشرين، 2021، ص ص 449-455)

رواندا: تتميز رواندا بكثافة سكانية ملحوظة داخل دول حوض النيل .يعيش 93٪ من سكانها في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على الزراعة .يساهم القطاع الزراعي بنسبة 43٪ في الاقتصاد الوطني.

تنزانيا: تتكون تنزانيا من اتحاد ولاية **تنجانيقا** وجزيرة **زنجبار** .يشار إلى أن حوض بحيرة **فيكتوريا** في تنزانيا يتعرض للجفاف لمدة ثمانية أشهر كل عام .وبناءً على ذلك، هناك جهود متضافرة لتعزيز الزراعة المروية داخل مجمع **فيكتوريا** .تقدر الموارد المائية الإجمالية التي يمكن الوصول إليها في تنزانيا بـ 79 مليار متر مكعب، يتم الحصول عليها بالكامل من الوسائل التقليدية.

كينيا: تصنف أراضي كينيا على أنها جافة أو شبه قاحلة في الغالب .وبالتالي، فإن إمكاناتها للزراعة المطرية محدودة، مما يستلزم النهوض بالزراعة المروية كبديل .يتدفق ما يقرب من 48٪ من مياهها إلى بحيرة فيكتوريا، والتي تشكل 8٪ من المساحة الإجمالية لكينيا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة الثانية من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان داخل حوض النيل .فهي موطن لبحيرة «**موبوتو سيسيكو**» (**بحيرة ألبرت**)، والتي، في حالة بناء سد عليها، يمكن أن تزيد من تدفق مياه النيل شمالًا، بالإضافة إلى وجود شلالات «**أنيانجا**»، المعروفة بأنها أكبر الشلالات على مستوى العالم.

أوغندا: تُصنف أوغندا كدولة غير ساحلية، حيث تتكون 15٪ من أراضيها من المسطحات المائية .يبلغ عدد سكان البلاد 28.2 مليون فرد، مع 92٪ يقيمون في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل أساسي على الزراعة.

إريتريا: تُظهر مستويات هطول الأمطار في إريتريا اختلافا كبيرا من إقليم لأخر .تشهد المنطقة الجنوبية الشرقية من «**بحري**» أعلى معدل لهطول الأمطار، حيث يصل إلى 1000 ملم سنويًا .وينخفض هذا الرقم إلى ما يقرب من 625 ملم في السنة في المرتفعات الشمالية والسهل الساحلي .وفي المناطق الغربية، حيث تتوفر مساحات واسعة من الأراضي، ينخفض معدل هطول الأمطار السنوي بشكل ملحوظ، مما يجعل هذه المناطق قاحلة نسبياً.

جنوب السودان: بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في 9 يوليو 2011، ظهرت كدولة ذات سيادة داخل حوض نهر النيل .يقع ما يقرب من 45% من الامتداد الجغرافي لحوض النيل داخل حدوده .علاوة على ذلك، فإن 28٪ من المصادر الهيدرولوجية المساهمة في نهر النيل تعبر هذه المنطقة .تعتبر هذه المنطقة واحدة من أهم المصادر الاستوائية لنهر النيل .يبلغ هطول الأمطار السنوي في هذه المنطقة حوالي 700 ملم.

بوروندي: يعيش 93٪ من سكانها (أي ما يعادل أكثر من 8 ملايين فرد) في المناطق الريفية، حيث يعتمدون في الغالب على الزراعة التي يتم الحفاظ عليها بشكل أساسي من خلال الري بمياه الأمطار .وفي إطار الجهود التي تبذلها بوروندي لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتوليد الكهرباء، تقوم بمبادرات لإعادة تأهيل مناطق المستنقعات. (البار، دني، 2022، ص ص 269-271)

3-3 مسارات إدارة الأزمة وأسباب فشلها

بعد الإعلان الإثيوبي بشأن البدء في بناء سد النهضة في عام 2010، سعت كل من جمهورية مصر العربية والسودان لبدء جولات مفاوضات مع السلطات الإثيوبية لوضع إطار سليم من الناحية القانونية حول بناء السد . وتتركز الاعتراضات السائدة على القضايا الفنية ذات الصلة بالمبادرة الإثيوبية، بالإضافة إلى عدم محاولة حسم طبيعة الوظيفة الأساسية للسد المخصص للتطوير على طول مسار النيل الأزرق .وبالتالي، تم إنشاء لجنة في عام 2012، تضم عشرة ممثلين من الدول الثلاث وأصحاب مصلحة إضافيين، مكلفة بتحليل وتقييم الظروف السائدة .وتشمل ولايتها الإبلاغ عن جميع الأمور المتعلقة بالسد .ومع ذلك، أشار العديد من المحللين إلى أن الطرف الإثيوبي اعتراض عن التطرق للمسائل الفنية التقنية للسد، والاكتفاء بدراسة الآثار والانعكاسات البيئية باعتبارها مسائل قابلة للنقاش والتفاوض .وكان هذا الاختلاف في وجهات النظر حافزا مباشرا لوقف المرحلة الأولى من المفاوضات .وفي وقت لاحق، تم استئناف الاتصالات الدبلوماسية للمرة الثانية في أواخر عام 2013، حيث حدث انتعاش في تشكيل وفود التفاوض، لا سيما من قبل مصر بعد التحول في نظامها السياسي الحاكم .واستمرت المفاوضات طوال هذه المرحلة لما يقرب من أربع سنوات، مما أدى إلى إنشاء سلسلة من اللجان الثلاثية والسادسة. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 701)

وطوال هذه الفترة، اقتصر النزاع إلى حد كبير على البيانات الموجهة إلى الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إثبات المواقف القانونية للدول المعنية، والتي تصاعدت في نهاية المطاف إلى مشادات دبلوماسية تم تهدئتها بسرعة . وصل الوضع إلى مستوى معقد من التعقيد والركود ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تضاؤل دور مصر في القارة وما أعقب ذلك من مبادرة جماعية من قبل دول المنبع، بقيادة إثيوبيا، لفرض إطار جديد لتوزيع الموارد المائية .لقد رسخت مصر موقفها باستمرار في النزاعات المتعلقة بتخصيص مياه النيل على ثلاثة مبادئ أساسية: (عبده، 2019، ص 4)

- يتعلق المبدأ الأول بالاعتراف بالاستحقاقات التاريخية وضرورة احترام دول المنبع لهذه الحقوق بما يتماشى مع مبدأ وراثة الالتزامات الدولية .
- يؤكد المبدأ الثاني على تفوق حسن النية وحظر الضرر، مما يستلزم إخطارًا مسبقًا بأي أعمال بناء ومشاريع قد تؤثر على تدفقات الأنهار والحجم الذي تعتبره دول المصب حقوقًا .
- يدعو المبدأ الثالث إلى الإجماع، وينص على أن أي تصويت لتعديل الاتفاقيات الدولية يجب أن يحقق توافقًا كاملاً بين دول المنبع ودول المصب.

تعتبر مصر هذه المبادئ بمثابة محددات أساسية لأمنها المائي .من الواضح أن تماسك الإطار القانوني الذي يقوم عليه الموقف المصري لم يوازيه أداء تفاوضي من نفس المستوى، يتميز بدلاً من ذلك بمستوى غير مبرر من التردد والإطالة، والذي تدهور منذ اتفاقية 2015. (عبده، 2019، ص 4)

كثيرا ما لجأ الوفدان المصري والإثيوبي إلى الاتهامات المتبادلة بعد كل جولة مفاوضات غير ناجحة .وقد اتهم الممثلون الإثيوبيون الجانب المصري بعرقلة المشروع عن عمد .ومن الأمثلة ذات الصلة على ذلك توصيف إثيوبيا للشرط المصري بأن لا ينخفض منسوب المياه في بحيرة ناصر خلف السد العالي إلى أقل من 165 مترًا باعتباره «شرطًا مستحيلًا» أثناء ملء السد .وينطوي هذا المطلب على إطلاق 40 مليار متر مكعب من المياه من النيل الأزرق سنويًا، وهو حجم يؤكد الخبراء الإثيوبيون أنه سيعيق الحصول على المعدات اللازمة لملء الخزان خلف سد النهضة .وفي المقابل، وصفت القاهرة موقف إثيوبيا بـ «المتعنت»، في حين وصفت أديس أبابا المطلب المصري بأنه «تجاوز الخط الأحمر» .في الواقع، منذ اتفاقية عام 2015، تجاهلت السلطات الإثيوبية ظاهريًا المفاوضات الجارية، مؤكدة أن هذه الاتفاقية لا تقيد السلطة التقديرية لإثيوبيا فيما يتعلق بالجدول الزمني للبناء ولا تلزمها باستشارة أي طرف في هذا الشأن .وفقًا للمطالبات الإثيوبية، يتم الاعتراف بمخاوف مصر على النحو الواجب، ومع ذلك، أعربت اللجان الفنية المصرية عن شكاواها بشأن تجاهل أديس أبابا الكامل للتوصيات والطلبات المصرية. (عبده، 2019، ص 5)

في الفترة من 1 إلى 6 أكتوبر من عام 2019، أعلنت حكومة الخرطوم رسميًا النتيجة غير الناجحة للاجتماع الوزاري، وأعلنت الحكومة المصرية استنفاد جميع السبل الدبلوماسية التي يمكن تصورها واقترحت النظر في استراتيجيات بديلة ذات طبيعة أكثر تصادمية. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 702). شهد الخطاب

المصري تحولًا كبيرًا فور الإعلان عن فشل المفاوضات الثلاثية .وفي تغريدتين منفصلتين تم نشرهما عبر حساب تويتر الرسمي للرئيس المصري، أوضح أن: «الدولة المصرية، من خلال جميع أطرها المؤسسية، ملتزمة بحزم بحماية حقوقها المتعلقة بمياه النيل»، مؤكدا أن مصر «ستستمر في اتخاذ التدابير اللازمة على المستوى السياسي وضمن نطاق الأطر القانونية الدولية لدعم هذه الحقوق .«وفي خطاب لاحق، حمل نبرة أكثر صرامة، تم التلميح إلى إمكانية اللجوء إلى الحل العسكري، الأمر الذي تردد صداه بشكل ملحوظ في المشهد الإعلامي في مصر، لا سيما بين وسائل الإعلام التابعة لوكالات الاستخبارات. (عبده، 2019، ص 3)

في خضم الحماسة الإعلامية المتزايدة المحيطة بالأزمة، تسعى بعض الأصوات داخل الإدارة المصرية إلى تخفيف حدة التوترات وتعبر عن تطلعاتها إلى حوار متجدد .تؤكد العديد من المؤسسات المحورية (وتحديداً وزارة الخارجية، والمكتب الرئاسي، ووزارة الري، وأجهزة المخابرات) ثقتها في استمرارية القنوات السياسية. ومن الواضح أن الدولة لا تزال ملتزمة بالتفاوض، على الرغم من استخدام وسائل الإعلام للإشارة بشكل غير مباشر إلى الخيار العسكري كوسيلة ضغط محتملة. (عبده، 2019، ص 5)

تم رعاية التفاوض الثاني من قبل الولايات المتحدة، بعد أن أدركت مصر أن المناقشات الثلاثية تأثرت في الغالب بإثيوبيا، التي نفذت بشكل فعال استراتيجية التأجيل الزمني .وعلى وجه التحديد، طلبت مصر الوساطة الأمريكية، معربة عن استعدادها للانخراط في الحوار والاستعداد لقبول أي أطر تسوية يقترحها الوسطاء الأمريكيون، شريطة أن تضمن هذه المقترحات حلاً .بتأييد ودعم شخصي من الرئيس دونالد ترامب، استؤنفت المفاوضات تحت الرعاية الأمريكية، بتنسيق من وزير الخزانة الأمريكي **ستيفن منوشين** في أوائل عام 2020 .على الرغم من التقدم الواضح الذي بدا أنه يبشر بالخير للمفاوضات نحو اقتراح حل وسط، تم تطويره بمشاركة البنك الدولي، اختار الوفد الإثيوبي فجأة الانسحاب من المناقشات وامتنع عن التوقيع، في حين وقع الممثلون المصريون بالأحرف الأولى على الاتفاقية في 28 فبراير 2020. (عبده، 2019، ص 5)

يؤكد بعض المحللين أن إثيوبيا لا تبدي اهتمامًا بجهود الوساطة الأمريكية .على الرغم من الإجماع الذي تم التوصل إليه بين الدول الثلاث في نوفمبر 2019 لعقد أربع جولات تفاوض في واشنطن لمناقشة القضايا الخلافية المتعلقة بملء وتخزين السد، سعت إثيوبيا باستمرار إلى تقليص دور الجانب الأمريكي منذ البداية، ولم تواجه أي رد كبير من واشنطن على الرغم من قدرتها على التدخل .يمكن توضيح موقف اللامبالاة الإثيوبي تجاه الوساطة الأمريكية من خلال دراسة العلاقات الثنائية بين البلدين .تولت إثيوبيا دور الوكيل لواشنطن في القرن الأفريقي وشرق إفريقيا، وهي منطقة تتميز بأهمية جيوستراتيجية بسبب قربها من البحر الأحمر والمحيط الهندي وباب المندب، والتي كانت تاريخياً بؤر توتر بسبب عدم الاستقرار الداخلي والخارجي في الدول المحيطة، فضلاً عن ظهور ما يسمى بالفصائل الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية .وفي هذا الإطار، لعبت إثيوبيا دورًا محوريًا في دعم حليف الولايات المتحدة **جون غارانغ** خلال صراعه الانفصالي ضد الخرطوم، من بين وظائف أخرى في القرن الأفريقي. (بوعلي، 2020، ص5)

تمت إعادة منصة التفاوض في الخرطوم بعد جولة واشنطن .أدى هذا الوضع إلى زيادة التوتر والخلاف بين مصر وإثيوبيا، مما استلزم مبادرات دبلوماسية سودانية للتوفيق بين المواقف المتباينة .ومن الجدير بالذكر أن التطور الجديد تمثل في تحقيق توافق ملموس بين الخرطوم والقاهرة بعد جولة واشنطن .كانت الفرضية التأسيسية هي الاقتناع المشترك بأن أي مفاوضات مقبلة يجب أن تستند إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقًا خلال جولة واشنطن، والتي أجبرت إثيوبيا على العودة إلى موقف التفاوض من الصفر، في حين ظل السودان مترددًا في ممارسة الضغط على مصر لتدويل المفاوضات. (عبده، 2019، ص 5)

أما المسار الثالث للمفاوضات فقد قام برعايته الاتحاد الأفريقي وأشرف عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وقد عُقد هذا المنتدى بعد تقديم مصر لشكواها، الذي وصف الأزمة بأنها «تهديد وجودي .«ورداً على الشكوى المصرية، اضطر مجلس الأمن إلى معالجة القضية ضمن نموذج «السلام والأمن في أفريقيا .«رفضت إثيوبيا المبادرة المصرية، زاعمة أنها تهدف إلى تحويل مجلس الأمن إلى «منتدى لتصفية الحسابات وممارسة الضغط الدبلوماسي»، مؤكدة أن التفافها على الآليات الإقليمية يعد دليلاً على «عدم نيتها المساهمة في نجاح العملية الثلاثية .«وفي المقابل، رأت مصر أنه من الممكن الموافقة على طلب الاتحاد الأفريقي القيام بالوساطة .

وتوجت المشاورات داخل مجلس الأمن بتأييد الاقتراح الذي قدمه **سيريل رامافوزا**، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والرئيس آنذاك للاتحاد الأفريقي، بإجراء مفاوضات تحت شعار «حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية» . وأيد البيان الصادر عن مجلس الأمن بدء جهود متجددة للتوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف الثلاثة، رهنا بإعادة عرض الحالة لاحقا على مجلس الأمن في الوقت المناسب. (عبده، 2019، ص 6)

يكشف تحليل دور الاتحاد الأفريقي أن وجوده كان ملحوظًا، ومع ذلك يبدو أنه يعمل كمراقب أكثر منه ككيان تفاوضي نشط أو وسيط .ويبدو أن الآليات المنشأة داخل أفريقيا غير قادرة على دفع الوضع إلى الأمام . فعلى سبيل المثال، كان هناك غياب واضح لتدخل اللجنة الأفريقية .لم تقم المؤسسات الفنية التابعة للاتحاد بدور مماثل لدور المؤسسات الاستشارية المكلفة بدراسة الجوانب الفنية للسد خلال السنوات 2015-2016، والتي قدمت خبرات تنافس تلك التي قدمها ممثلو أمريكا والبنك الدولي في عملية واشنطن .وظل الإطار التفاوضي الأفريقي يحجب البنية المتطابقة المستخدمة في المفاوضات الثلاثية (طاولة الخرطوم) .ونظراً إلى تضاؤل دور الخبراء وعدم وجود وثائق وساطة فاعلة متاحة للاتحاد الأفريقي، كان من المتوقع أن تتوج المفاوضات بالجمود، مع تكرار مصر وإثيوبيا نفس التأكيدات والاستراتيجيات والمواقف. (عبده، 2019، ص 6)

3-4 التأثيرات المحتملة لتطور النزاع بين دول حوض النيل على الأمن والتنمية في افريقيا

يمثل نهر النيل ممرًا مائيًا بارزًا يؤثر بشكل كبير على ديناميكيات التنمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وهي بمثابة مورد مائي حيوي لمجموعة متنوعة من الدول الأفريقية التي تتميز بالظروف المناخية والميزات الجغرافية المختلفة، بما في ذلك «الغابات الاستوائية المطيرة» و «السافانا» و «المستنقعات الكبيرة» و «الصحراء». هذا التنوع يعقد إدارة الموارد المائية ويشكل تحديات لاستمرارية الاتفاقات بين الدول المتشاطئة الواقعة على طول مسارها ومناطق مصبات الأنهار. (دندان، 2018، ص 226)

تمثل الموارد المائية ومصايد الأسماك أبرز أشكال الموارد المتجددة التي تؤدي إلى الخلاف الدولي. في منتصف الثمانينيات، افترضت التقييمات الاستخباراتية للوكالات الأمريكية أن هناك عشرة مواقع مهمة في جميع أنحاء العالم - نصفها يقع في الشرق الأوسط - حيث قد تنشأ صراعات محتملة بسبب عدم كفاية إمدادات المياه العذبة. تشمل المناطق الأكثر إثارة للقلق نهر الأردن، المشترك بين الأردن وإسرائيل ولبنان؛ نهر الفرات، الذي تنقسم مياهه بين العراق وتركيا وسوريا؛ ونهر النيل، الذي تستخدمه مصر والسودان وإثيوبيا . (جزار، 2022، ص 325)

قبل استكشاف التداعيات المحتملة للصراع المتطور بين دول حوض النيل على الأمن والتنمية، لا بد أولاً من تحديد الأهمية التنموية لنهر النيل بالنسبة لبلدان حوض النيل المعنية، مع التركيز بشكل خاص على الدول الرئيسية المثيرة للجدل: إثيوبيا والسودان ومصر. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بتحقيق الأمن المائي كمحدد أساسي للأمن القومي.

أ- الأهمية التنموية والأمنية لمياه النيل بالنسبة لدول الحوض المتنازعة

I. بالنسبة لإثيوبيا

قام الرئيس السابق لإثيوبيا، **ميليس زيناوي**، بتطبيق نموذج تنموي مستوحى من الممارسات الاقتصادية للدول الآسيوية، التي تتميز بالليبرالية الاقتصادية، وإشراف الدولة على الأنشطة الاقتصادية، والتنظيم الحكومي للقطاعين العام والخاص. شاركت إثيوبيا بنشاط في السوق العالمية وخصصت الموارد لإنشاء البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والجسور والسكك الحديدية، لتنشيط النشاط الاقتصادي. تعتبر مبادرة سد النهضة المشروع الأكثر أهمية. حتى أن الحكومة لجأت إلى تدابير مالية قسرية لتمويل السد، ووضعت سياسة يتم بموجبها خصم راتب شهر واحد سنويًا من الموظفين. وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، أدت هذه المبادرات إلى معدل نمو اقتصادي مثير للإعجاب بنسبة 8٪ على مدار العقد الماضي. (منصوري، 2020، ص 759)

في عام 2011، أعلنت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية عزمها على بناء سد كبير على طول مجرى النيل الأزرق. حددت الدراسات الأولية موقعها المحتمل على أنه على بعد 45 كيلومترًا من الحدود مع السودان. وتزامن هذا الإعلان مع انفصال جنوب السودان وتشكيل كيان سيادي جديد. صنفت الإدارة الحاكمة في إثيوبيا سد النهضة Renaissance Dam كمشروع واعد، من المتوقع أن تلعب دورًا حاسمًا في أجندة التنمية الوطنية، بما في ذلك تعزيز الإنتاجية الزراعية، وجذب زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والأهم من ذلك،

توفير أكثر من 5000 ميجاوات من الكهرباء. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 697)

يقع السد على طول ضفاف النيل الأزرق داخل منطقة بني شنقول في غرب إثيوبيا .وقد بلغت نفقاتها المالية حوالي 4.8 مليار دولار .تبلغ سعة الخزان حوالي 16.5 مليار متر مكعب، ويبلغ ارتفاعه ما بين 500 و600 متر .تم تجهيز سد النهضة بـ 15 وحدة توربينية، تمتلك كل منها قدرة توليد تبلغ 350 ميجاوات .يتم توزيع هذه الوحدات بحيث تتمركز عشر وحدات على الضفة الغربية للنهر وخمس إضافية على الضفة الشرقية، وتبلغ ذروتها بقدرة جماعية تبلغ 5250 ميجاوات .وبحلول نهاية عام 2012، ارتفعت هذه القدرة إلى 6000 ميجاوات بعد دمج وحدة إضافية على الضفة الشرقية، مما جعل السد هو الأول في إفريقيا والعاشر عالميًا بين أكبر السدود العاملة في مجال توليد الكهرباء .وقد افترضت إثيوبيا أن الهدف الأساسي من بناء السد هو إنتاج كهرباء منخفضة التكلفة، في الغالب للتصدير إلى الدول المجاورة، بشرط أن يصل السد إلى ذروة طاقته الإنتاجية بمجرد تشغيل جميع وحدات توليد الكهرباء المعينة، وبالتالي إنتاج طاقة سنوي يبلغ حوالي 6500 ميجاوات.(اوعشرين، 2021، ص ص 455)

في هذا السياق، أوضحت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية العديد من المبررات والدوافع التي سهلت الموافقة على هذه الرؤية الاستراتيجية وفقًا لوجهات نظر صانعي السياسات في البلاد .وفقًا للتحليل الذي أجراه الباحثين Block, P. and K. Strzepek حول الآثار الاقتصادية لتناقص مستويات المياه في حوض النيل بسبب التأثير المتصاعد لتغير المناخ، حدد الباحثون العديد من المؤشرات السلبية فيما يتعلق بحالة إمدادات الكهرباء في إثيوبيا .حتى عام 2001، كانت قدرة السلطات الإثيوبية على توليد الكهرباء من المصادر الهيدرولوجية محدودة بما لا يزيد عن 3٪، مما أدى إلى حرمان ما يقرب من 83٪ من السكان من الحصول على الكهرباء . أدى هذا الاعتماد على الموارد الطبيعية الأساسية للطهي والتدفئة، مع مرور الوقت، إلى ظهور تحديات صحية وبيئية كبيرة .(بن عودة، الهلي، 2022، ص 698)
في هذا الخطاب العلمي، من المناسب الإشارة إلى الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية الإثيوبية، بعنوان «سياسة إدارة موارد المياه الإثيوبية»، والتي توضح أن الهدف الشامل لسياستها المائية هو تسهيل وتعزيز جميع المساعي الوطنية الموجهة نحو الاستخدام الأمثل لموارد المياه المتاحة بطريقة تتسم بالكفاءة والإنصاف، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مستدام. علاوة على ذلك، توجد مجموعة شاملة من الأهداف المحددة المدرجة في سياسة إدارة موارد المياه الإثيوبية، والتي تشمل: (كليس، محمد آدم،2019، ص ص 194-195)

1. تعزيز موارد المياه الإثيوبية لتحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية لسكان إثيوبيا بطريقة عادلة ومستدامة.
2. يعتمد تخصيص وتوزيع الموارد المائية على مبادئ التخصيص الشامل والمتكامل والأمثل الذي يشمل الاستخدام الفعال والوصول العادل واستدامة الموارد.
3. إدارة وتخفيف الجفاف والكوارث الأخرى المرتبطة به من خلال التوزيع الفعال وإعادة التوزيع والنقل والتخزين واستخدام الموارد المائية.
4. إدارة السيطرة على الفيضانات وتنظيمها من خلال التخفيف المستمر والوقاية وإعادة التأهيل وتنفيذ تدابير عملية أخرى.
5. الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها وتعزيزها جنبًا إلى جنب مع حماية النظام البيئي المائي الأوسع بطريقة مستدامة.

II. بالنسبة للسودان:

يمتلك السودان عددًا كبيرًا من الموارد الطبيعية الهامة. تشير العديد من الدراسات العلمية إلى أن المساحة القابلة للزراعة تشمل ما يقرب من 84 مليون هكتار، منها 60.5 مليون هكتار تقع على طول ضفاف حوض النيل، حيث يعتمد ما يقرب من 80٪ من هذه الأراضي على مياه النيل لأغراض الري. وفي هذا الصدد، أنشأ السودان مبادرة واسعة النطاق للري والبنية التحتية، وهي خطة الجزيرة للري، التي تساهم بأكثر من 60٪ من إيرادات الدولة من خلال توفير المياه للحقول الزراعية ومناطق الأراضي. تم إنشاء هذه الشبكة باستخدام

التدفقات والموارد المائية المستمدة من أنهار النيل المعروفة باسم «الأبيض» و «الأزرق» و «وادي عطبرة»، بهدف تعزيز زراعة القطن والاستفادة من عوائده الاقتصادية الكبيرة. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 695)
وفقًا لاتفاقية تقسيم مياه النيل لعام 1929، احتفظ السودان بتخصيص تدفق مياه من حوض النيل يقدر بنحو 30.12 مليار متر مكعب؛ ومع ذلك، فقد انخفض هذا التخصيص بمقدار 14 مليار متر مكعب بعد انفصال الجنوب في عام 2011. في مناسبات عديدة، سعى السودان إلى مراجعة الأطر القانونية التي تنظم توزيع مياه النيل، على غرار ترتيبات عام 1959 مع جمهورية مصر العربية، إلى جانب معارضته لأي تعديلات في حصص المياه المخصصة لدول أخرى. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 695)

III. بالنسبة لمصر:

هناك إجماع لا لبس فيه بشأن التأكيد على أن الموارد المائية لنهر النيل تشكل القوت الأساسي للإطار الاقتصادي والاجتماعي لمصر. في ضوء ندرة الموارد الطبيعية البديلة، مثل البترول، يعتمد اقتصاد البلاد في الغالب على القطاع الزراعي إلى جانب السياحة. عند التصديق على اتفاقية تقاسم مياه حوض النيل في عام 1929، تم تخصيص حصة سنوية كبيرة لمصر تبلغ 55.5 مليار متر مكعب؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض هذه الحصة بنحو 9 إلى 12 مليار متر مكعب عند الانتهاء من سد النهضة الإثيوبي. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 696)

تعد مصر من بين الدول الأكثر اكتظاظًا بالسكان داخل حوض النيل. تشير البيانات الديموغرافية الأخيرة إلى تصاعد ملحوظ في عدد سكان البلاد، الذي ارتفع إلى ما يقرب من 104 مليون فرد، مما يزيد من الاعتماد على الموارد المائية في المساعي الزراعية. تكشف الدراسات التجريبية أن ما يقرب من 3.4 مليون هكتار من الأراضي في مصر صالحة للزراعة، مع مبادرات حكومية تهدف إلى إعادة تأهيل مناطق إضافية تبدأ في عام 2017 لتوسيع هذه المساحة إلى ما يقرب من 4.6 مليون هكتار، بالتزامن مع الانتهاء من مشروعين رئيسيين للري في كل من «الوادي الجنوبي» ومشروع تنمية شمال سيناء. (بن عودة، الهلي، 2022، ص 697)

بالنظر إلى العوامل المذكورة أعلاه، فإن أهمية مياه النيل بالنسبة لجمهورية مصر العربية تتجلى في أبعاد مختلفة. يسهل النهر ري 99.8٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، والتي تشغل ما يقرب من 40٪ من القوى العاملة، وبالتالي تعزيز إنتاج العديد من السلع الزراعية الحيوية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع، مثل الحبوب والسكر. إلى جانب الآثار الزراعية لمياه النيل، يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كثيف على هذا المورد الحيوي عبر القطاعات الأخرى، بما في ذلك النقل والسياحة، فضلاً عن شبكة المنشآت الصناعية المنتشرة على طول ضفاف النيل في جميع أنحاء البلاد. يمثل نهر النيل حوالي 96.5٪ من احتياجات المياه في مصر؛ وبالتالي، فإن أي انخفاض في حجم المياه التي يتم توفيرها للأمة سيؤثر سلبًا ومباشرًا على إنتاجها الزراعي والصناعي، والتقدم الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي. علاوة على ذلك، ترتبط حماية الأمن القومي المصري والحفاظ عليه ارتباطًا وثيقًا بالأمن المائي للبلاد. وبالتالي، فإن ضمان التدفق المستمر لمياه النيل يشكل مكونًا أساسيًا للأمن القومي المصري. (زغوني، 2022، ص59)

ب- تداعيات النزاع حول مشروع سد النهضة على الأمن والتنمية في افريقيا

I. التداعيات المحتملة على الأمن والتنمية بمصر

وفقًا للمنظور المصري، من المتوقع أن يؤدي سد النهضة إلى آثار ضارة على الأمن المائي لمصر. تشير التوقعات إلى أن السد سيعيق 74 مليار متر مكعب من مياه النيل، وهو ما يمثل الحجم الذي ستحتاجه مصر في السنوات المقبلة، بالإضافة إلى خسائر التخزين الأولية التي تُعزى إلى تسرب المياه المحتجزة إلى باطن الأرض، والتي تقدر بنحو 20 إلى 25 مليار متر مكعب سنويًا. وبالتالي، فإن الحجم الإجمالي للمياه التي سيحجبها هذا السد عند بدء عملياته يُقدر بنحو 95 مليار متر مكعب. كانت هذه الكميات تهدف في الأصل إلى استكمال السد العالي، الذي عادة ما يحتفظ بالمياه خلال سنوات الفيضانات المرتفعة لاستخدامها خلال فترات انخفاض الفيضانات. إن حماية مخصصات مصر السنوية من المياه، والتي تقارب 55.5 مليار متر مكعب، أمر بالغ الأهمية. تعتبر مصر السد تهديدًا كبيرًا لأمنها المائي والغذائي، نظرًا لأن ما يقرب من 95٪ من السكان يقيمون على طول ضفاف نهر النيل. علاوة على ذلك، تتصاعد المخاوف في مصر بسبب النمو السكاني المتوقع وتغير المناخ والتداعيات المحتملة على القطاع الزراعي. (البار، دني، 2022، ص 279)

ويمكن اجمال أهم الأضرار التي قد تتعرض لها مصر من جانبي الأمن والتنمية في:

- إذا تكبدت مصر خسارة قدرها 15 مليار متر مكعب سنويًا، فإن معدل الخسارة الناتج سيتجاوز 18٪ من مساحة الأراضي الزراعية، مما يعني أن حجم الخسارة سيعادل 1.8 مليون فدان زراعي من إجمالي 10 ملايين.
- سيؤثر انخفاض منسوب المياه في بحيرة ناصر بنحو عشرة أمتار سلبًا على قدرة توليد الكهرباء في السد العالي، مما قد يقلل إجمالي الإنتاج بنسبة تصل إلى 30٪. (زغوني، 2022، ص 61)
- ارتفعت الاحتياجات الغذائية في مصر من 55٪ إلى 75٪، مما فرض ضغطًا ماليًا إضافيًا على الخزانة العامة المصرية. (اوعشرين، 2021، ص 456) ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الأرز وقصب السكر بسبب احتياجاتها المائية الكبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المصرية مع تفاقم حجم الواردات الغذائية، والتي تقدر حاليًا بنحو 60٪.
  - تشمل المخاوف الإضافية نضوب المياه الجوفية، وتناقص مبادرات استصلاح الأراضي، وتدهور القطاعات الزراعية، وهجرة سكان الريف، وتدهور جودة الأغذية، وانخفاض خصوبة التربة. (زغوني، 2022، ص59)

في الواقع، منذ بداية الألفية الجديدة، شهدت مصر قصورًا واضحًا فيما يتعلق باحتياجاتها المائية. واستناداً إلى البيانات التي قدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء في عام 2010، تم تسجيل إجمالي حجم الموارد المائية المتاحة عند 71.4 مليار متر مكعب، مقابل حاجة قدرها 86.2 مليار متر مكعب. وبحلول عام 2025، من المتوقع أن ترتفع الاحتياجات إلى 103 مليار متر مكعب، مما يؤدي إلى عجز قدره 29 مليار متر مكعب. يؤدي إنشاء سد النهضة إلى تفاقم أزمة المياه في مصر. تشير الإحصاءات الحالية إلى أن نصيب الفرد من المياه في مصر يبلغ حوالي 750 مترًا مكعبًا سنويًا، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 1000 متر مكعب سنويًا. تشير التوقعات إلى أن هذا الرقم قد ينخفض إلى 525 مترًا مكعبًا سنويًا بحلول عام 2050. استندت هذه التقديرات إلى افتراض تخصيص مستقر لمياه النيل لمصر، ولكن مع اكتمال سد النهضة في إثيوبيا وخصم ما يقرب من 9 إلى 12 مليار متر مكعب سنويًا من حصة مصر، فإن هذا سيترجم إلى انخفاض بنسبة 16.3٪ إلى 21.8٪. سيفرض هذا السيناريو أعباء اقتصادية إضافية على الاقتصاد المصري، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتحلية مياه البحر للتخفيف من العجز في مياه الشرب أو معالجة مياه الصرف الصحي لأغراض الري الزراعي. (جزار، 2022، ص 322)

II. التداعيات المحتملة على الأمن والتنمية بالسودان

إن الظروف المتعلقة بالسودان سيئة نسبيًا بالنسبة للظروف المصرية فيما يتعلق بالآثار الضارة على سد النهضة. يتم تحديد طبيعة هذه الأضرار على النحو التالي:

- تتفاقم احتمالية الفشل الكارثي للسد بسبب المتغيرات الجيولوجية والتدفق السريع للمياه في النيل الأزرق، والتي يمكن أن تتجاوز بشكل متقطع نصف مليار متر مكعب على أساس يومي، وتنخفض من ارتفاعات تزيد عن 2000 متر إلى 600 متر في موقع السد. وفي حال وقوع مثل هذا الحدث، فإن الدمار الناتج سيؤثر في الغالب على القرى والمدن السودانية، وخاصة العاصمة الخرطوم، التي يمكن أن تغمرها المياه بطريقة تذكرنا بالتسونامي الياباني عام2011. (البار، دني، 2022، ص 275)
- من المرجح أن يؤدي توقف الري بالغمر في السودان إلى انخفاض تدريجي في خصوبة التربة. وتتطلب استعادة هذه الخصوبة استخدام الأسمدة الكيماوية، المعروفة بخصائصها المسببة للسرطان، مما يعرض سلامة المنتجات الزراعية للخطر.
- يؤدي الغياب السنوي لمياه الفيضانات في الحوض إلى عدم كفاية تغذية المياه الجوفية، مما يؤدي إلى زيادة سنوية في ملوحة المياه.
- يؤثر إنهاء مبادرات الري بالغمر سلبًا على زراعة الأشجار المثمرة.
- يؤدي الحجز الكامل بالطمي خلف السد إلى تعميق مجرى النهر، مما يضر بصناعة الطوب الأحمر

وإنتاج السيراميك.

- تشير التقديرات إلى أن خسارة المحصول الزراعي من المناطق التي تعتمد على الري بالغمر تؤثر على ما يقرب من 10 ملايين فدان من الأراضي الصالحة للزراعة.
- يتأثر النشاط الزلزالي داخل المنطقة بالوزن الهائل للمياه المتراكمة المليئة بالطمي، والتي تقدر بنحو 74 مليار طن. ويشكل هذا الوزن الكبير خطر حدوث تصدعات في السد واحتمال فشله، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث طوفان كارثي في كل من السودان ومصر، مما يؤدي إلى القضاء على جميع الخزانات على طول النيل الأزرق وجبل أوليا، بما في ذلك السد العالي وسد أسوان في مصر.
- في حالة عدم وجود ممرات للأسماك، مثل تلك الموجودة في خزان جبل أولياء، هناك احتمال لتناقص نشاط الأسماك. (كليس، محمد آدم،2019، ص 212)

تقييم تجربة إدارة ازمة مياه النيل من مدخل الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة

4-1 تجارب التعاون بين دول حوض النيل في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة:

عرفت دول حوض النيل إلى جانب الاتفاقيات الثنائية واللجان الفنية، مجموعة من الأطر التي تهدف إلى التعاون في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، أهمها:

الهيئة الفنية المشتركة الدائمة لمياه النيل: تم إنشاء هذا الكيان في عام 1960 بموجب اتفاقية الانتفاع الشامل لمياه نهر النيل، والتي تم تنفيذها بين جمهوريتي مصر والسودان في 8 نوفمبر 1959، بهدف تعزيز التعاون الفني بين الحكومتين وإجراء البحوث والتحليلات اللازمة ذات الصلة بمبادرات إدارة النهر مع زيادة عائداتها الاقتصادية .كما تعمل الهيئة كمنتدى لدراسة ومناقشة استراتيجيات مواجهة التحديات التي تواجهها الدولتان، بما في ذلك القيود المفروضة على الموارد المائية بالنسبة للتوسع الديموغرافي، والآثار المترتبة على تغير المناخ وآثاره البيئية الضارة المتوقعة على الموارد المائية، وحماية الممرات المائية والبنية التحتية المائية داخل نظام نهر النيل، وتأمين الدعم المالي اللازم لتعزيز مرافق وأجهزة السلطة بما يتماشى مع التكنولوجيا المعاصرة التقدم، وتسهيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات البحثية في كلا البلدين.(https://alborsaanews.com/2018/12/24/164484). ولازالت هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها بشكل دوري لمعالجة القضايا الناشئة، مثل الآثار المترتبة على بناء سد النهضة والسعي إلى الإدارة المتكاملة لموارد مياه النيل المشتركة (http://www.acrseg.org/2240/bcrawl)

مشروع الهيدروميت Hydromet تم افتتاح هذه المبادرة في عام 1976 بالتعاون مع دول حوض النيل العشر (مصر وكينيا وأوغندا وتنزانيا والسودان، وانضمت إليها لاحقًا رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي النهاية إثيوبيا) .المشروع مخصص للتحليل الجوي والهيدرولوجي لحوض البحيرة الاستوائية.(http://www.acrseg.org/2240/bcrawl)

نفذت هذه المبادرة العديد من المهام المحورية، والتي تشمل إنشاء محطات إضافية للحصول على البيانات، وإنشاء سبع مناطق موحدة لجمع المياه، والتصوير الجوي، والمسح الأرضي لأطراف البحيرة، وصياغة اقتراح للمنهجيات التحليلية المطلوبة لتحديد كمية المحطات اللازمة لموازنة مياه البحيرة، وفي نهاية المطاف، تدريب الموظفين الحكوميين المشاركين في المساعي التعاونية للأرصاد الجوية المائية. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص40)

تجمع الانديغو: تم افتتاح مجتمع **انديغو** من قبل مصر في عام 1983 .هدفها الأساسي هو تنظيم الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتعزيز المشاريع التعاونية بين دول حوض النيل، وخاصة في مجالات التنمية وتبادل الخبرات بين هذه الدول.(http://www.acrseg.org/2240/bcrawl)

اكتسب مفهوم متابعة آلية أو إطار إقليمي يشمل دول حوض النيل زخمًا خلال الثمانينيات .تم اتخاذ الخطوات الأولية في نوفمبر 1983 عندما عُقد المؤتمر الافتتاحي في الخرطوم بمشاركة مصر والسودان وزائير وأفريقيا الوسطى (على الرغم من أن الأخيرين ليسا من دول الحوض) .على الرغم من بدايتها المتواضعة، فقد شهدت تطورًا وتوسعًا .ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى ست خلال المؤتمر الثاني الذي عقد في **كينشاسا** في سبتمبر 1984، مع انضمام رواندا وبوروندي كأعضاء مراقبين قبل الحصول على العضوية الدائمة .وفي وقت لاحق، تم دمج تنزانيا وكينيا وإثيوبيا في الجمعية، على الرغم من أن الأخيرين حافظا على مركزهما كمراقبين. (السيد

عبد الوهاب، 2009، ص40)

استند تشكيل تجمع **انديغو** إلى سلسلة من الأهداف الشاملة التي تركز على التشاور والتنسيق فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية، وتعزيز التعاون في مجالات التنمية وتبادل المعلومات والخبرات، دون النص صراحة على التعاون في مجال المياه، وهو ما كان واضحًا في العديد من المؤتمرات الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر **كينشاسا** في عام 1987 ومؤتمر القاهرة في نوفمبر 1988 .تضمنت هذه الأهداف ما يلي: - تعزيز وتعزيز وتنويع العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة في كل من الساحتين السياسية والاقتصادية - .تسهيل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية - .تشجيع التضامن بين الدول الأعضاء ومواءمة مواقفها بشأن الاهتمامات المشتركة.. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص40)

تجمع التيكونيل: تأسس هذا التجمع في ديسمبر 1992 من خلال المشاركة التعاونية لست دول داخل حوض النيل .وهي بمثابة منصة للتعاون الفني بين دول حوض النيل، لا سيما في مجالات المبادرات التنموية والحفاظ على البيئة.(http://www.acrseg.org/2240/bcrawl) تم تأسيس هذه المبادرة كاستجابة أكثر عمقًا وتكيفًا لمشروع أبحاث الأرصاد الجوية المائية المتعلقة بالنهر .تمت المصادقة على الميثاق التأسيسي من قبل ست دول: مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في حين تم تعيين أربع دول إضافية كدول مراقبة: إثيوبيا وإريتريا وكينيا وبوروندي .ونص الميثاق على تشكيل مجلس وزاري يضم وزراء الأشغال والموارد المائية من دول حوض النيل، يكلف بعقد اجتماع سنوي لغرض الموافقة على الميزانية وخطة العمل .تقرر أن الاتفاقية ستخضع للتجديد كل ثلاث سنوات .وقد وضع هذا المجلس الوزاري استراتيجية لوضع إطار للأنشطة التي يشرف عليها، ويشمل 22 مشروعًا بميزانية إجمالية تقدر بـ 100 مليون دولار. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص 41)

لعب التجمع دورا محوريا في تحقيق مختلف الأهداف الأولية والثانوية التي أنشئت من أجلها .وتشمل الأهداف قصيرة الأجل مساعدة الدول الأعضاء في صياغة خطط تهدف إلى الاستخدام الحكيم للموارد المائية، وتعزيز تطوير البنية التحتية، وتعزيز قدرتها على إدارة الأصول الاقتصادية .تم تصميم الأهداف طويلة الأجل لمساعدة دول الاتفاقية في تطوير الموارد المائية والحفاظ عليها، والتأكد من تخصيصها العادل لمياه النيل، وضمان التعاون الفني المستمر لتعزيز التنمية وحماية البيئة داخل هذه الدول (السيد عبد الوهاب، 2009، ص 41)

مبادرة حوض النيل: في عام 1997، أنشأت دول حوض النيل منتدى للحوار يهدف إلى تحديد الآلية التعاونية الأكثر فعالية للتعاون المتبادل .وعُقد اجتماع لاحق في عام 1998 مع الدول المشاركة، باستثناء إريتريا .وفي شباط/فبراير 1999، تم التوقيع الأولي على الاتفاقية في تنزانيا .تم تسمية هذه المبادرة باسم «مبادرة دول حوض النيل» بهدف صياغة استراتيجية للتعاون بين الدول داخل الحوض. (http://www.acrseg.org/2240/bcrawl)

عقدت اللجنة التأسيسية لهذه المبادرة العديد من الاجتماعات للتفاوض على اتفاقية إطارية جديدة، تسعى إلى تحقيق حلول مرضية لجميع الأطراف المعنية مع النظر في المبادئ والقواعد المنصوص عليها في القوانين الدولية التي تحكم المياه العابرة للحدود، والتي تؤكد على تجنب إلحاق الضرر بالآخرين، والتشاور من أجل المنفعة المتبادلة، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة .وقد سهلت هذه المفاوضات بشكل فعال بناء الثقة بين الدول المعنية وخففت إلى حد كبير الفوارق بينها .أعلنت مصر في ديسمبر 2007 أنه تم الاتفاق على 99٪ من العناصر المكونة لمفهوم الأمن الغذائي، وهو ما يشكل أحد المبادئ الأساسية التي أبرزتها مبادرة حوض النيل .وقد أصرت إثيوبيا على أن يتم التعبير عن هذا المفهوم بشكل صريح في الاتفاقية. (إبراهيم محمود ،2009، ص 26)

وتماشياً مع مبدأ المنفعة المتبادلة، تضمنت مبادرة حوض النيل تنفيذ العديد من المشاريع داخل الأحواض الفرعية، بما في ذلك **مشروع هضبة بحيرات النيل الاستوائية**، الذي يسعى إلى تحسين استخدام المياه في الزراعة، ومشروع الربط الكهربائي، وتعزيز الموارد السمكية في بحيرة **ألبرت**، وتطوير حوض نهر **كاجيرا**

الذي يشمل رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا، وإدارة أحواض نهر **سيو - كالابا-مالاكيسي** الواقعة بين أوغندا وكينيا، وإنشاء مشروع وحدة التنسيق .بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع رؤية تعاونية تشارك فيها جميع دول الحوض .وقد تم التصديق على المشاريع التالية: الإدارة البيئية المحلية عبر الحدود (السودان)، وتبادل الطاقة الإقليمي (تنزانيا)، والاستخدام الفعال لمياه الري (كينيا)، والمشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أوغندا)، وإنشاء نظام لدعم صنع القرار (إثيوبيا)، والتدريب التطبيقي (مصر)، وتنسيق المعلومات والمشاريع (أوغندا). (إبراهيم محمود ،2009، ص 26)

يستند الإطار التنظيمي لعملية التعاون الإقليمي في إطار مبادرة حوض النيل إلى ثلاث هيئات رئيسية : (فروحات ،2009، ص 24)

- **مجلس الوزراء**: يمثل هذا الكيان أعلى مستوى تنظيمي داخل المبادرة، وهو مكلف بمسؤوليات صنع القرار .ويضم الوزراء المسؤولين عن شؤون المياه في دول حوض النيل ويرأسه بالتناوب أعضاء المجلس لمدة عام واحد.
- **اللجنة الاستشارية الفنية**: تتكون اللجنة من ممثلين عن الدول الأعضاء، إلى جانب ممثل بديل لكل دولة . ويجوز لممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية والمراقبين الخارجيين الآخرين حضور اجتماعات اللجنة بناء على دعوة مسبقة.
- **سكرتارية المبادرة**: تتولى أمانة المبادرة الإشراف على المسؤوليات الإدارية والتنظيمية والمالية داخل المبادرة وإدارتها، وتقديم المساعدة الفنية لأنشطة ومهام مجلس الوزراء واللجنة الاستشارية، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات المذكورة أعلاه.

2-4 ظروف فشل تجربة الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة لنهر النيل

على الرغم من المبادرات العديدة التي اتخذتها دول حوض النيل بهدف إنشاء آليات وأطر تعاونية لحوكمة إدارة الموارد المائية المتعلقة بنهر النيل، فقد واجهت هذه الدول مجموعة متنوعة من العوائق التي ساهمت في إفشالها وأظهرت أوجه قصور في أبعاد متعددة. ففي حالة مشروع **الهيدروميت** في حين أن المسح الهيدرولوجي يمثل تقدمًا كبيرًا في مجال التعاون الجماعي بين دول حوض النيل، وهو تطور عزز بشكل كبير ظهور العديد من الأفكار والمبادرات، ظل نموذج المشاركة التعاونية هذا مقيدًا في تطوره إلى فلسفة شاملة وآليات تشغيلية تنظم جميع أشكال التفاعل التعاوني. لم تنجح المساعي المصرية والسودانية في حشد بقية دول الحوض لإنشاء لجنة فنية دائمة تضم جميع دول الحوض، على غرار «اللجنة المصرية السودانية المشتركة» التي أنشئت بموجب اتفاقية عام 1959 (على الرغم من الإجراءات العملية المتخذة في هذا الصدد والتي توجت بتشكيل لجنة فرعية تضم تنزانيا وكينيا وأوغندا والسودان). وقد أقرت هذه اللجنة مبدأ تشكيل لجنة حوض النيل، إلا أنها واجهت عقبات كبيرة بسبب قلة الإرادة السياسية الجماعية، إلى جانب القرارات السياسية الداخلية المتباينة بين دول الحوض. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص40)

أما بالنسبة لتجمع **الإنديغو** فإنه لم ينجح، على الرغم من أهمية أهدافه، في تحقيق هذه الأهداف بسبب الديناميكيات السياسية المنتشرة التي أثرت على المبادرة. وتشمل العوامل المساهمة، على سبيل المثال: التخوف الذي أبدته بعض دول الحوض، ولا سيما إثيوبيا والسودان، من الانخراط في مناقشات بشأن القضايا الخلافية المدرجة على جداول أعمال الاجتماع، وخاصة تلك المتعلقة بالتعاون في مجال المياه، مع النظر إلى المنظمة كمنتدى غير رسمي؛ والتنافس المستمر بين إثيوبيا والسودان حول حقوق استضافة لجنة المتابعة الدائمة للحفاظ على المقر؛ وغموض الإطار القانوني الذي يحكم هذا الاتفاق؛ وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة لـ تنفيذ المشاريع المقترحة؛ وعدم وجود نص صريح يشمل مجال التعاون المائي بين دول الحوض، على الرغم من الأهمية الحاسمة للقضايا المتعلقة بالمياه لمصالح هذه الدول. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص 40)

أما تجمع **تيكونيل**، التي اختتمت عملياتها في 21 ديسمبر 1998، على الرغم من تمتعها بمزايا مثل تعزيز التواصل المستمر والتعاون الفني وتبادل الخبرات لدرجة أنها لعبت دورًا محوريًا في وضع أساس مهم للتعاون الجماعي وتسهيل بدء مبادرة حوض النيل، إلا أنها فشلت في نفس الوقت في تحقيق هدفها الأبرز المتمثل في صياغة إطار إقليمي وقانوني لنهر النيل، والذي يُكلف بإدارة شؤون النهر وفقًا مع المبادئ والقواعد الراسخة في القانون الدولي. (السيد عبد الوهاب، 2009، ص 41)

وفيما يتعلق بالآلية الأساسية، «**مبادرة حوض النيل**»، يتضح من الفحص السابق للإطار المؤسسي للمبادرة أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على التمثيل الحكومي الرسمي. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التقليل من أهمية المكون الرسمي في هذا الإطار، إلا أنه ثبت أنه غير كافٍ لدفع تقدم التعاون الإقليمي داخل هيكل المبادرة. إذ لا يمكن تجاهل دمج ثلاثة أصحاب مصلحة إضافيين - أي القطاع الأكاديمي والمجتمع المدني والقطاع الخاص - في هذا الإطار المؤسسي للمبادرة والذي يعتبر أمر ضروري لهذه العملية.(http://www.acrseg.org/2240/bcrawl)

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين بأن نموذج الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة يعتبر من أهم النماذج التي يمكن الاعتماد عليه في ظل التغيرات السلبية لتغير المناخ والتهديدات المحيطة بالأمن والسلم الدوليين بسبب النزاعات على الموارد المائية العابرة للحدود، بحيث يهتم هذا النموذج بعملية ترشيد استخدام الموارد المائية الجوفية او السطحية في فترات الجفاف أو نقص مستويات المياه أو وفرتها ، ويصلح للتطبيق على مستويات عدة، فإلى جانب المستوى المحلي والوطني يمكن الاعتماد عليه في إدارة الموارد المائية المشتركة العابرة للحدود، وهو ما تثبته الاتفاقيات والأطر التي قامت بتأسيسها دول حوض نهر السينغال بصفة تشاركية وديمقراطية، ونجحت من خلالها في ترشيد عملية استغلال الموارد المائية(وبالتالي تم اثبات الفرضية الأولى)، وفي عملية بناء السلم والأمن الدوليين في الجانب الغربي من قارة فريقيا بين دول حوض نهر السينغال من خلال تجاوز الخلافات والصراعات على الموارد، وحفظه للأمن بأبعاده المختلفة البيئية والطاقوية والغذائية والاقتصادية وغيرها، وهو ما دفع بعملية التنمية في المنطقة والعمل على استدامتها من خلال المشروعات المرتبطة بقطاع المياه، الى جانب الحصول على حصص عادلة من الموارد المائية(وبالتالي تم نفي الفرضية الثانية). أما في الجانب الشرقي من قارة افريقيا، وتحديدا في دول حوض النيل فقد أثارت قضية سد النهضة الخلاف بين دول الحوض بخصوص تقاسم الموارد المائية لنهر النيل على الرغم من مبادرة دول الحوض بتأسيس الأطر والاتفاقيات التي تهدف الى الإدارة المشتركة للموارد المائية لنهر النيل، وإقامة المشروعات في هذا الشأن، إلا أنها فشلت في الأخير في الاستفادة من فرص حفظ المصالح الأمنية والتنموية لبلدانها (وبالتالي تم اثبات الفرضية الثالثة)،وذلك على الرغم من تشابه ظروفها مع ظروف دول حوض نهر السينغال، وكذا الحجج التي يستند فيها كل طرف بحقوقه التاريخية والطبيعية وغيرها.

وعلى أساس هذا، تقترح الدراسة التوصيات التالية من اجل إدارة أزمة سد النهضة من مدخل الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة:

- ضرورة إيجاد صيغة جديدة للتعاون المشترك في مجال إدارة الموارد المائية لنهر النيل، بحيث تتجاوب مع التحديات البيئية الراهنة، ودون اهمال المصالح والطموحات التنموية لدول حوض النيل.
- تقديم المصالح والعوائد الاقتصادية على الخلافات السياسية.
- ضرورة اشراك كافة الفواعل المعنية في بلورة الرؤية المشتركة وتصور النموذج الأصلح للتطبيق وفقا لخصوصيات المنطقة، سواء تعلق ذلك بالقطاع الخاص او منظمات المجتمع المدني، او باشراك واشراف الهيئات الدولية المانحة.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بول تايلور وآخرون، **خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، ترجمة: صلاح مفتاح عبد الله حمد)،ط1(بنغازي: دار الكتب الوطنية،2018).
2. محمود شاكر، السنغال، (دمشق: مكتبة دارالفتح،1971).

المقالات:

1. ابتسام اوعشرين،**"دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث الأمن والتنمية في منطقة حوض النيل-المحفزات والمعوقات-"سد النهضة انموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد8، العدد2(2021).
2. أحمد إبراهيم محمود،" **حوض النيل فرص واشكاليات التعاون"**،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2009).
3. أمين البار،ايمان دني، **"النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال افريقيا النزاع المصري الاثيوبي(أنموذجا)"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11،العدد1(2022).
4. أيمن السيد عبد الوهاب،" **حوض النيل فرص واشكاليات التعاون"**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2009).
5. رابح زغوني، **"ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري نموذجا"**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد6، العدد1(2022).
6. رملي مخلوف، **التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجا،** المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، السنة 2022.
7. سيدي محمد سيداب، **"مشكلات الحدود في القارة الافريقية وتأثيرها على العلاقات الاقليمية"**، متابعات افريقية، العدد1(2020).
8. عبد الامير عباس الحيالي، **"ابعاد الصراع الموريتاني السنغالي في حوض نهر السينغال"**، مجلة الفتح، العدد34(2008).
9. عبد النور منصوري، **"تحديات المسار الإصلاحي في اثيوبيا تحت حكم آبي أحمد"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد1(2020).
10. عبده موسى، **"أزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا: استعادة مسار التفاوض أم الانحدار نحو مواجهة"**، (الظعاين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2019).
11. عبده موسى، **"أزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا: استعادة مسار التفاوض أم الانحدار نحو مواجهة"**.
12. عبده موسى،" **أزمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي؟"**، (الظعاين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 اكتوبر 2020).
13. عبو عزالدين، فيلالي فاطمة الزهراء، **"التعاون الإقليمي في مجال إدارة المياه العابرة للحدود (حوض نهر السينغال نموذجا)"**،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد08، العدد01(2022).
14. فراح رشيد،" **الإدارة المتكاملة للموارد المائية في جانبي العرض والطلب"**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد01، العدد02(2010).
15. فرج علي عمار نصر، عبد السلام محمد المايل،**"الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي"**، بحوث اقتصادية عربية، العددان78و79(2017).
16. فؤاد بوشلاغم، بشير سعدوني، **"النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا مابين1989-1991"**، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد6،العدد1(2022).
17. ليلى عاشور حاجم، **"دور الأدوات الاقتصادية في الإدارة المتكاملة للمياه: رؤية في اقتراح تسعير المياه الدولية"**، قضايا سياسية، العدد52(2018).

18. ليليا بن صويلح، **"الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد14(2014).
19. محمد الأمين بن عودة، عبد القادر الهلي، **"البدائل السودانية المصرية اتجاه اقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الاثيوبي"**، مجلة آفاق علمية، المجلد14، العدد1(2022).
20. محمد عيد كليس، إبراهيم محمد آدم، **"السياسة المائية الاثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة"**، مجلة دراسات افريقية بالجزائر، المجلد3، العدد7(2019).
21. محمد فايز فروحات،" **حوض النيل فرص واشكاليات التعاون"**،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2009).
22. مروان سالم العلي، **"الإدارة الاستراتيجية المتكاملة للموارد المائية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية: العراق أنموذجا"**، قضايا سياسية، العدد58(2019).
23. مريم دندان،**"المياه كأحد مصادر الصراع الدولي: نحو جغرافية جديدة للصراع في منطقة حوض النيل"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد12(2018).
24. مصطفى جزار، **"الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد14، العدد1(2022).

التقارير:

1. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **"التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود"**، (باريس: منشورات الأمم المتحدة،2021).

المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي، **"مكافحة الجفاف وبناء قدرة المجتمعات على التكيف في منطقة الساحل"**، تاريخ النشر 2013/05/12 ،شوهد في 2013/05/11، أنظر:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/12/05/fighting-drought-building-resilience-in-the-sahel-one-community-at-a-time

2. الحبيب بوعلي، **"سد النهضة: سيناريوهات ما بعد الملء الأول"**، ص5، تاريخ النشر 2020/07/28، شوهد في 2013/05/11، أنظر **https://studies.aljazeera.net/ar/article/4748 :**

3. **انطلاق اجتماع الدورة58 للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان"**،البورصة، تاريخ النشر2018/12/24، شوهد في 2022/08/28،أنظر:
https://alborsaanews.com/2018/12/24/164484

4. مي غيث،" **أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري"**، المركز العربي للبحوث والدراسات،ص1، تاريخ النشر2013/12/29، شوهد في 2022/08/28،أنظر:

http://www.acrseg.org/2240/bcrawl